



جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية  
المحلية بعد 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية  
تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

إشراف الأستاذة:

\* لدمية فريجة

إعداد الطالب:

• حرز الله منير

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
لدمية فريجة	أستاذة مساعدة "أ"	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2015/2014

# شكر وتقدير:

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على ما أعطاني إياه من قدرة وطاقه لإكمال هذا العمل المتواضع

كما أشكر الأستاذة المحترمة لدمية فريجة على صبرها علينا ، والصدق والمودة والاهتمام، الذي حظينا به والمتابعة المستمرة لكل خطوات دراستنا، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكمل هذا البحث بالنجاح والتوفيق.

"من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة"

والله ولي التوفيق.

# الاهداء:

إلى كل بلاد الاسلام والمسلمين

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى أخواي محمد نبيل وسمير شفاهما الله

إلى كل الأهل والأصدقاء في كل مكان

أهديهم هذا العمل المتواضع آمليين من الله أن ينمي أمتنا العربية

والاسلامية.

" حرز الله منير "

## مقدمة:

إن فكرة الإصلاح قديمة قدم الإنسانية وارتبط استعمالها بعملية الإصلاح بين الناس وإقامة العدل بينهم، أما في عالمنا المعاصر فلقد تجلت صورته في أشكال وأنماط مختلفة، وقد يختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن نظام إلى نظام، ونظرا للتغيرات والتحولات التي شهدتها العالم خاصة مع مطلع التسعينات والموجة الجديدة التي عرفتتها البنية العالمية وظهور ما يصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد ، صار لعملية الإصلاح السياسي مكان تحت مسميات عديدة كمكافحة الفقر ومحاربة الفساد، ومساعدة الدول في العالم الثالث على النهوض بعملية التنمية المحلية والتنمية الشاملة عن طريق إصلاح نظمها السياسية وإقامة مبدأ التداول السلمي على السلطة وترسيخ أسس الديمقراطية.

ومؤخرا ظهرت بعض الأفكار الداعية إلى ترسيخ الحكم الصالح في دول العالم الثالث من طرف المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والتي ترجمت على أرض الواقع من خلال المؤتمرات واللقاءات الدولية من أجل إيجاد أفضل الحلول لمختلف المشاكل السياسية والتنموية، وفي هذا الصدد مثل موضوع الإصلاح السياسي والتنمية المحلية ،أحد القضايا التي احتلت اهتمام المواطنين في المنطقة العربية ،وأحد أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية من جهة والفكرية والعلمية من جهة أخرى، فكانت البند الدائم على جدول أعمال الحكومات العربية.

لكن الإصلاح السياسي في العالم الثالث عامة والأنظمة العربية خاصة ظل محصورا في صورته الشكلية من خلال سنّ القوانين دون تطبيقها على أرض الواقع ، إضافة إلى هذا هناك عوامل أخرى ساعدت في ظهور أصوات تطالب بالتغيير، تطورت فيما بعد إلى "ثورات شعبية" كانت بدايتها في تونس، كان من أهم شعاراتها الإصلاح السياسي والاجتماعي، والتنمية والشغل، بعد فشل السلطات التونسية في تكريس تطلعات الشعب المستقبلية ، وإرساء دعائم الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة والنهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء حول الإصلاحات السياسية الجديدة في تونس بعد الثورة وانعكاساتها على عملية التنمية المحلية والجهوية ،والأزمات السياسية التي واجهتها عملية الإصلاحات السياسية ودور مختلف في الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والمساعدة على الزيادة في

درجة الوعي الاجتماعي لتفادي الانجرار نحو عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، لأن ذلك لا يساعد في بناء دولة مؤسسات قوية ولا النهوض بالمشاريع التنموية القاعدية والشاملة.

### أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الدراسة في:

أ- الأهمية العملية:

- تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل مدى استيعاب القوى السياسية والمجتمعية في الدولة التونسية بعد الثورة لضروريات وأساسيات المرحلة ، التي تمر بها والاستفادة من التجارب السابقة في عمليات الإصلاح السياسي والدستوري .

- هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة الواقعية حول الإصلاح السياسي نظرا لتعقيدات الوضع السياسي في تونس وانعكاسات ذلك على عملية التنمية المحلية ، والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة بين الإصلاح السياسي والتنمية المحلية .

ب- الأهمية العلمية:

- إن الإصلاح السياسي في تونس باعتباره عملية بطيئة وتدرجية ، كمؤشر على وجود مجال ديمقراطي، تستطيع فيه القوى السياسية والمجتمعية التحرك بكل حرية في اللعبة السياسية .

- أنها تبحث في مرحلة جديد من مراحل التطور الديمقراطي والانتقال الديمقراطي في الدولة التونسية، انطلاقا من الثورة الشعبية، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون زيادة متواضعة الى رصيد الدراسات العلمية.

### أسباب اختيار الموضوع:

إن من بين أسباب اختيار موضوع الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره في التنمية المحلية بعد 2011 لما جاء لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية وهي :

أولاً: الأسباب الذاتية

الرغبة في تناول الموضوعات العربية ودراستها بعمق وأيضا التطلع إلى المساهمة في تطور أمتنا العربية والإسلامية ودراسة قضاياها وإيجاد أفضل الحلول الممكنة لمشاكلها  
ثانياً: الأسباب الموضوعية

وهي قلة المراجع التي تتناول دراسة الحراك المجتمعي في الدول العربية نظرا لحدائته مما يجعل الباحث المتخصص في العلوم السياسية يبحث جاهدا للإجابة على إشكال قائم لا سيما وأن الفترة الحالية تعتبر فترة غليان مجتمعي نظرا لما عانت الشعوب من مستوى عالي من الاضطهاد والفساد مما يتوجب عملية إصلاحية هيكلية تراعي حقوق الأفراد في العيش الكريم وكل ذلك لا يتأتى إلا في إطار منهجي أكاديمي.

### أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- أهداف علمية:

- محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل الإصلاح السياسي والتنمية المحلية والهدف هو هدف إستكشافي معرفي أي محاولة إثراء مجال البحث في هذا الموضوع أيضا تزويد المكتبة العلمية بدراسات حول الإصلاح السياسي في تونس وأثر ذلك على التنمية المحلية بعد 2011 كما أنه من المواضيع الجديدة نسبيا وتواكب الساعة .

ب- أهداف عملية:

- تكمن في أن مواضيع الإصلاح السياسي لها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية في الدراسات السياسية نظرا لما لها من تأثير على الجهاز المحلي ومستوى تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية كالتشغل ، ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن .

### الدراسات السابقة:

يمكن التعرض لبعض الإسهامات في مجال الإصلاح السياسي والدستوري في الدول العربية والعمل المجتمعي من أجل النهوض بالتنمية المحلية إذ تباينت أبعاد وتوجهات المهتمين بهذا الحقل الدراسي حيث هناك مجموعة من المراجع المتخصصة والمتنوعة ( كتب،مقالات مواد غير منشورة ) بمعنى هناك ارتباطات بمصطلح الإصلاح السياسي كالتنمية السياسية والتحديث السياسي

الدراسة الأولى: هي دراسة لمجموعة من المثقفين العرب سميت بوثيقة الاسكندرية تحت عنوان " الاصلاح السياسي في الدول العربية" وقد ركز من خلالها الباحثون على تعريف مصطلح الاصلاح السياسي وبعض المفاهيم والمصطلحات المقاربة كالتنمية السياسية والتحديث السياسي، وان الاصلاح السياسي ضروري من

أجل النهوض بالمجتمعات العربية، لكن الدراسة لم تشر الى الجانب العملي والآليات التي بموجبها يتم معالجة اشكالية الدول العربية من الاصلاح السياسي.

**الدراسة الثانية:** هي رسالة ماجستير لعباش عائشة تحت عنوان " اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس الذي توصل فيها الباحث الى ان هناك مجموعة من الاصلاحات السياسية في عهد الحبيب بورقيبة وازداد وترها خلال حقبة بن علي لكنها لم ترقى الى حريات وحقوق سياسية وسرعان ما تحولت الى تدهور سياسي اقتصادي وتنموي واضح للعيان.

**الدراسة الثالثة:** رسالة ماجستير لسيف الدين عشيظ هني تحت عنوان "اشكالية الفساد والاصلاح السياسي في المنطقة العربية" وقد خلصت الدراسة الى أن تحقيق الاصلاح السياسي ومكافحة الفساد لا يكون إلا بالاعتماد على منظومة قانونية رشيدة، تؤسس هذه الرشادة إلى تحقيق تنمية قاعدية، ونحقق بذلك أمن وتنمية شاملة ، تكون تحت سيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية.

### إشكالية الدراسة:

يطرح هذا البحث إشكالية العلاقة التآثرية ، علاقة التفاعل المفترضة بين الإصلاح السياسي والتنمية في تونس بعد 2011 وبطريقة استفهامية يمكن طرح إشكالية البحث لتكون على النحو الآتي:

**كيف أثرت الإصلاحات السياسية في تونس على مشاريع التنمية المحلية بعد 2011 ؟**

وقد تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات التالية وهي :

- 1- ما مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم ذات الصلة ؟
- 2- ما مفهوم التنمية المحلية وماهي خصائصها ؟
- 3- ماهي أهم وأبرز الإصلاحات الدستورية والتشريعية للدولة التونسية ؟
- 4- ما طبيعة استراتيجيات التنمية المحلية للدولة التونسية ؟

### فرضيات الدراسة:

- 1- إن الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض تداول سلمي على السلطة وتفعيل المشاركة السياسية
- 2- كلما كان هناك إصلاح في الهياكل والمؤسسات السياسية ساعد في تحقيق التنمية المحلية.
- 3- كلما كانت شرعية في النظام السياسي التونسي كلما أدى ذلك إلى متابعة المشاريع التنموية .

## مناهج الدراسة:

- 1- المنهج الوصفي: إن عملية تبيان الأطر النظرية للإصلاح السياسي والتنمية المحلية توجب علينا إتباع طريقة الوصف ، وبالأخص دوافع الإصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي .
- 2- منهج دراسة حالة: هذا المنهج يظهر لنا شكل وطريقة بناء المؤسسات وهياكل الدولة التونسية الوليدة من خلال تجسيد مبادئ الديمقراطية التي تعتبر الأساس للعملية الإصلاحية السليمة .

## المقترح:

أ- المقترح القانوني المؤسسي: يستخدمه الباحث لدراسة وبحث شكل ووظائف المؤسسات من حيث بناءها ، ومهمة هذه المؤسسات وصلاحيتها .

هذا فضلا عن البحث في مضمون المنظومة القانونية التي تنظمها وتحدد وتحكم سلوك هذه المؤسسات أي يبحث الطابع الرسمي لها .

ب- الاقتراب النظامي: وهذا الاقتراب يستخدم للبحث في تعامل السلطة المركزية مع الظواهر المرتبطة بها لأن مخرجات النظام السياسي ترتبط بالسلطات المحلية والتنظيمية والقانونية لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة .

## الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

في دراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا على دراسة الدولة التونسية كحالة هذا في ما يخص الإطار المكاني للدراسة ، أما في ما يخص الإطار الزمني فسوف نركز على بداية قيام أولى الكيانات الشرعية للدولة التونسية بعد الثورة أي من 2011 إلى 2014 ، ولكن هذا لا يعني اهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الاساس لفهم الحاضر .

## تقسيم الدراسة:

في الفصل الأول نتناول الإصلاح السياسي والتنمية المحلية مقاربة مفاهيمية وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول نقدم فيه مفهوم للإصلاح السياسي والمفاهيم ذات الصلة والمداخل النظرية المفسرة لعملية الإصلاح السياسي ، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وأهم خصائصها ونسلط الضوء أيضا على أسس التنمية المحلية .

أما الفصل الثاني فيتناول الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي فبدايةً المبحث الأول يتناول دراسة جغرافية وتاريخية للدولة التونسية نتناول فيها الإطار الطبيعي والتوزيع الجغرافي للسكان والظروف التاريخية



لنشأة دولة تونس الحديثة ، أما المبحث الثاني ففيه الإصلاح السياسي بعد الحراك المجتمعي نتناول فيه المجلس التأسيسي والتنازع على السلطات بين القوى السياسية المنضوية تحت الترويك والمعارضة لذلك الإصلاح الدستوري والتشريعي ، ثم في البحث الثالث نتطرق إلى التوافق السياسي بين القوى السياسية وانتخاب هيئة منظمة للانتخابات حتى الوصول إلى استكمال بناء الهياكل والمؤسسات .

أما الفصل الثالث نتناول فيه في مبحثين الأول نتناول العلاقة بين الحكومة المحلية والمركزية وفيها درجة الاستقلالية المالية والإدارية والسلطات أما الثاني فيتناول استراتيجية التنمية المحلية للدولة التونسية نتطرق فيها إلى تحقيق التنمية والتوازن بين الجهات المختلفة في تونس والرقى بالتنمية البشرية والاجتماعية وأيضا التصرف المحكم في الموارد الطبيعية .

## الفصل الأول:

الإصلاح السياسي و التنمية المحلية مقارنة مفاهيمية

### تمهيد:

من بين المشكلات المنهجية التي تواجهها العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية خاصة هي صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة، حيث أنه يصعب تقديم تعريف شامل لأي مصطلح سياسي، وهذا ما ينطبق على مصطلحي الإصلاح السياسي والتنمية المحلية.

لكن هذا لا ينفي المحاولات الحثيثة المبذولة من طرف الأكاديميين لضبط المفهومين وتوضيح المقصود لذا يعتبر تحديد مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية المحلية الخطوة الأولى لفهم الموضوع ، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الإصلاح السياسي ومفهوم التنمية المحلية.

## المبحث الأول: الإصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي من المواضيع الحديثة نسبياً، إذ برز استخدامه في مطلع القرن الحالي، ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم كالتنمية السياسية والتحديث السياسي، ويقترن بدول العالم الثالث، ويتطوّر نظماً السياسية.

## المطلب الأول: الإصلاح لغة واصطلاحاً

أولاً: الإصلاح لغة: هو إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو تحسين الحالة وتصليحها<sup>(1)</sup>. فالإصلاح هو نقيض الفساد وهو من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم والتوافق بينهم، وجاء في معنى الإصلاح بأنه: أصلح الشيء بعد فساده بعد جوده وتارة يكون بالحكم له الصلاح، ويقال "أصلح الله له في ذريته".

ويشير الإصلاح في اللغة الإنجليزية إلى (reform) ومعناه التعديل والوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو إعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل (التحسين). والإصلاح بهذا المعنى يعني الانتقال من وضع إلى آخر تستهدف تقليص الفارق بين الواقع القائم والفاقد، والحالة النموذجية الموجودة.

إن حصول الفساد في الشيء شكلاً ومضموناً، تدفع إلى جعل قضية الإصلاح فيه بالرجوع إلى الحال التي كان عليها قبل أن يحال الفساد فيه.

وبناء على ذلك فإن هناك عملية ترابط بين الإصلاح من جهة والتعديل من جهة أخرى إلى حد التلازم، فالتعديل هو التقويم ويقال عدلته أي قومه. فاستقام ولا يحتاج إلى التقويم إلا ما هو أعوج<sup>(2)</sup>.

فالإصلاح ضد الفساد، واستصلح نقيض، استفسد، أي أنه يسير في طريق الفساد ويراد تعديله وتحسينه<sup>(3)</sup>.

(1) منير بعلكي، قاموس المورد (86). بيروت: دار العلم للملايين، 1986، ص 770.

(2) حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012. ص 32. 33.

(3) مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط 8. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. 2005. ص 229.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول، إن الإصلاح\* هو عبارة عن بناء قائم ويتم إصلاحه، وليس نشأة الشيء، وذلك سليم وصحيح، مما يؤدي إلى تغيير أفضل وأصلح أي تغيير الحال من الأسوأ إلى الأفضل<sup>(1)</sup>. والإصلاح تعديل المسار أو محاولة علاج خلل وعمل حضاري فمثلا قال العرب صلحت اللغة ورسمتها وفي هذا أدلة على تعديل واستقامة صحيحة: أي إزالة العداوة أو الشقاق والتصليح أي تعديل ما خرب والصالح هو عكس الفاسد<sup>(2)</sup>.

فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال، على ما تدعو إليه الحكمة ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي وما هو معنوي أو الإصلاح التحول عن شيء أو الانصراف عنه. وهناك من يربطه بأنه يوازي التغيير والتبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وإزالة بعض التعسف أو الخطأ<sup>(3)</sup>.

ثانيا: الإصلاح اصطلاحا

يقصد بالمعنى الاصطلاحي للإصلاح هو رتق وترميم ما هو موجود بالفعل بغية تصحيحه أو تحسينه ومنع انهياره، فهو ليس سوى تعديل في التفاصيل أو القضاء على خطأ من الأخطاء، ومع أن الإصلاحات قد تكون مفيدة بل وضرورية أحيانا، فإنها لا تعدو كونها مجرد تحسن للمجال أو النظام القائم دون المساس بأسس هذا المجال أو النظام.

جاء مفهوم الإصلاح من هنا، على أنه أشير إليه بأنه جميع التجارب التي طبقت في سياستها مجموعة من الإجراءات التي تهدف لعلاج اختلاف عميق في جانب معين أو أكثر من جوانب النظام الاجتماعي في إطار الهيكل الدستوري والسياسي نفس النظام القائم.

\* لقد وردت كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من السور والآيات القرآنية وفي ألفاظ متنوعة لتؤكد كمفهوم على إقامة العدل في الأرض وإصلاح النفس البشرية وإصلاح أمر الرعية، وكذلك كتنقيض للفساد القائم ومن الآيات سورة النساء الآية 114 "ولا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فيؤتيه أجرا عظيما" جاء معنى الإصلاح ليحث على عمل معروف والنهي عن المنكر من خلال الإصلاح بين الناس في الدماء والأعراض والأموال ومختلف الخصومات.

(1) نفس المرجع. ص33.

(2) علي الطنطاوي، في سبيل الإصلاح، ط4، جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع، 1996، ص 34.

(3) فريدة كروشي، "ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر" مذكرة ماستر، ( كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ورقلة، 2013 ) ص 19.

ويمكن القول أن الإصلاح يجب أن يقوم على بنية صحيحة وسليمة تقوم على التشخيص للواقع، وبيان أسباب الفساد ومتطلباته للشيء المراد إصلاحه، وهل يتطلب ذلك فعلا إصلاحا جذريا وسريعا للوصول للنتيجة المطلوبة منه؟ أم اصطلاحا تدريجيا للوصول إلى الواقع الأفضل؟.

ذهب البعض من الباحثين في تعريف الإصلاح بأنه محاولة معالجة خلل معين يتطلب تعديله مسارات، وهذا يتم عن طريق الإطار العام والنهج المتبع، فلا يمكن الخروج عن القيود الموضوعية والموتقة عن طريق الدستور أو النظام السياسي، وبذلك فإن الإصلاح يعني تعديل أو تحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصورات وإجراءات أي أنه وسيلة انتقال مما هو موجود اليوم إلى ما يود المصلحون في المستقبل القيام به. وعلى كل حال فإن الإصلاح لا بد أن ينطوي إلى تعديل، وإن أي تعديل يجب أن تكون غايته الإصلاح، والإصلاح أشمل من التعديل لأنه يتضمنه، إذ التعديل هو بعض أدوات الإصلاح ووسيلة من وسائله لكن ليس كل تعديل إصلاح وإن كان يفترض أنه يرمي إليه ويقصده<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الثاني: الإصلاح السياسي والمفاهيم ذات الصلة.

عرف العديد من الباحثين الإصلاح السياسي بأنه مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث أداء الدولة في المجالات الحياتية المختلفة، مما يجعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها، غير أن الإصلاح هنا لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الأيديولوجية والسياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة فالإصلاح هنا هو تغيير كل شيء حتى لا يغير أي شيء<sup>(2)</sup>.

وهناك من يرى أن الإصلاح السياسي هو مشروع: يقتضي توفر مرجعية دستورية وشفافية في الأداء والسياسات وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة للقانون والدستور، ولا يمكن أن نتصور إصلاحا سياسيا حقيقيا بدون الدستور ونظاما قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات، وينظم عملية التنافس والصراع. فالدستور حصانة ضد تكرار أخطاء ومآسي الماضي، كما هو مطلب وطني عميق، ينسجم ومقتضيات العصر الحديث وأصالة المجتمع<sup>(3)</sup>.

(1) حازم مصباح حميد، مرجع سابق، ص 34. 35.

(2) المرجع نفسه، ص 20.

(3) مصطفى كمال السيد، دور الدولة في عالم متغير - الإصلاح السياسي والمؤسسي للدولة المصرية، الإسكندرية: [د.د.ن.]

2007. ص 23.

ويعرف قاموس "ويستر" للمصطلحات السياسية (1988):

الإصلاح السياسي بأنه: "تحسين مظاهر سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديدي للحياة السياسية، وتصحيح لمسار ولصيغها الدستورية والقانونية بما يضمن توافقا عاما للدستور، وسيادة للقانون، وفصل السلطات، وتحديد العلاقات فيما بينها" وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.

أما عبد الإله بلقزيز فيعرف الإصلاح السياسي:

بأنه "عملية بناء كيانات سياسية أكثر استقرارا ويعتبره ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح<sup>(1)</sup>.

وهناك تعريف للإصلاح السياسي يوازيه بالقدرة على بناء مشروع فكري ومعرفي مستقل يرتبط أساسا على الأسرة والمدرسة والجامعات وهي مقارنة مختلفة عند المقاربات التي ترى أن البرلمان أو الجيش أو الحزب السياسي هي مؤسسات الإصلاح وأدواته<sup>(2)</sup>.

وهناك عدة تعاريف للإصلاح السياسي يمكن الوقوف عندها وهي:

- "عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، واستنادا لمفهوم التدرج".
- "تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل "التنمية السياسية والتغيير السياسي".
- "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع، والفرد وعلاقته وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار".
- " التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج، أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية

(1) فريدة كروشي، مرجع سابق. ص 20.

(2) محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2010. ص 85.

داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج<sup>(1)</sup>.

- في الأخير يمكن أن يخلص إلى أن الإصلاح السياسي يعني: "عملية تشريعية وسياسية واجتماعية، تهدف لإحداث تغييرات جوهرية هامة على نمط السلوك في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع.

### المفاهيم ذات الصلة بالإصلاح السياسي:

هناك مفاهيم مقارنة للإصلاح السياسي وهي على النحو الآتي:

1- الإصلاح السياسي والتنمية السياسية: جاء في مفهوم التنمية في اللغة بمعنى النماء أي الزيادة من ندى ينمو أي زاد أو أكثر وقد جاء في تعريف التنمية السياسية عند لوسيان باي بأنها "القدرة المتزايدة للنظام السياسي على إدارة الشؤون العامة وتسوية الصراعات وتلبية المطالب الشعبية وتطوير قدرات النظام السياسي بتعزيز أعمال الحكومة وفعاليتها وعفانيتها، ويتم ذلك بجهود متواصلة لغرض إجراء استحداثات جديدة ومن ثم التكيف مع التطور والتعبئة المستمرة والمتزايدة لمختلف المصادر البشرية والمادية وأخيرا بوساطة عملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي. وهكذا يشار إلى التنمية السياسية بعدها عملية النمو والتغيير داخل النظم السياسية أو التغيير من نظام إلى آخر، وذلك في اتجاه زيادة المقدره الحكومية على الاستجابة لمطالب البنية الداخلية والخارجية وعليه فإن التنمية السياسية مفهوم أشمل من الإصلاح، إذ يمثل الإصلاح أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج تنمية سياسية شاملة<sup>(2)</sup>.

ويرى بعض الباحثين والمختصين أن عملية الإصلاح الشامل لا بد وأن تكون مصحوبة ومتوازنة بإحداث تطورات عامة وكلية وأيضا بالنمو الكلي في المجتمع حسب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، وهنا وصلوا إلى حالة مردها أن معرفة الحاجة التي يبغيها قبل أن يحدد نوع المعرفة التي يحتاجها لإصلاح حال مجتمعه وتطويره ودفعه لأن تكفي موارده حاجاته أي

(1) هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012" مذكرة

ماجستير. (جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم السياسية. 2012). ص 6.

(2) حازم مصباح حميد، مرجع سابق. ص 46.



أن هناك نوعا من الترابط والتلازم ما بين التنمية والإصلاح لأن كليهما يسعى إلى وضع أفضل وملائم، إذا تم ذلك أو تم تطبيق ذلك وفق أسس صحيحة وسليمة.

فالإصلاح السياسي شامل للجهد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري الهادف والتنمية السياسية جاءت لإحداث تغييرات سلوكية مساعدة في ذلك<sup>(1)</sup>.

## 2- يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع التحديث السياسي من خلال:

- إن التحديث يأخذ جانبا سياسيا يشير إلى سلسلة من التغييرات الهيكلية والثقافية في الأنظمة السياسية للبلدان التي تتبع طريق التحديث ومن هذا يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من الوضع التقليدي إلى وضع جديد.

- عملية معقدة بمعنى شمولها التغييرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع والتحضر، والحراك الاجتماعي، وانتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم، واتساع المشاركة الشعبية.

- التحديث عملية نسبية، أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى والتحديث عملية عامة، أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين، وإنما تشهدها معظم الدول<sup>(2)</sup>.

وهناك من الباحثين يرون أن مجال التحديث السياسي لا يكون بصورة منفردة، أي بمعنى شامل وعام، لكل فئات المجتمع وخاصة "السياسي الحزبي". ويعود ذلك إلى أن الأحزاب نفسها ترتبط بشدة -تاريخيا- بتحديث المجتمعات العربية، كما أنها بأشكالها المختلفة الثورية والقومية والإصلاحية أصبحت أدوات التحديث في المناطق الآخذة بالنمو. الحزب السياسي إذن قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة، بحيث أن النمط الخاص للتحديث، الذي تتبناه كل تلك المجتمعات، إنما تحدد غالبا أحزابها القائمة<sup>(3)</sup>.

لذا يمكننا القول أن هناك ترابطا بين الإصلاح السياسي والتحديث السياسي لأن كلا المفهومين يعملان على إيجاد نوع من التغييرات تمس طبيعة الأنظمة السياسية القائمة، وبالتالي وضع أساليب جديدة تدفع باتجاه إيجاد نوع من التحول يخص جوهر الجوانب السياسية، من خلال تطبيق أسس الديمقراطية الحديثة، قائمة على المشاركة السياسية وتداول السلطة، ونمط جديد من الثقافة السياسية

(1) بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2011. ص 18، 19.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

(3) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة. 1987. ص 163.

والوعي السياسي الذي يقوم عليه أفراد المجتمع. وفي ضوء ذلك يمكن أن تتجدد أبعاد رئيسية هي ترشيد السلطة، والتنوع في الوظائف الجديدة، وتنمية هيكل مؤسسات جديدة لأداء تلك الوظائف<sup>(1)</sup>.

إن التحديث السياسي ينطوي على وضع أسس جديدة قائمة على إيجاد نوع من التحولات الجوهرية وارتباط التحديث Modernisation بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي خص توجهات سياسية خاصة في مجتمعات بعينها وهذا ما يسعى إليه الإصلاح السياسي، إذن هناك نوع من الشراكة السياسية للأفراد، وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة وكذلك نوع السلطة التي تقود عملية التحديث والإصلاح ومدى استجابتها للمتغيرات التي تحدث وتقبلها للواقع الجديد<sup>(2)</sup>.

3- الإصلاح السياسي والمصلحة: ارتباط الإصلاح والمصلحة في طلب الإصلاح فيما فيه مصلحة إن عملية التعاقد الاجتماعي بين المواطنين يغيب في بلدان العالم الثالث لعدم الالتزام بالنظام الأساسي للدولة وهو الدستور وأن الدولة لم تقم فيه بما هي تعبير عن جماعة وطنية أساسها المنفعة معيارا للمصلحة والمصلحة هي فائدة أو منفعة تكتسب من عمل أو نتيجة لتضافر الجماعة الوطنية والأمة وتفتى إليه لفض المنازعات بين أجهزة الدولة أو بين الدولة والمواطنين وعدم الرجوع إلى الولاءات القبلية والعشائرية والمصلحة الشخصية لأصحاب القرار وإن فكرة المصالح يمكنها أن تقود إلى طغيان الزعماء السياسيين من خلال استبعاد الرغبات والمصالح المتصورة للأفراد والمجموعات لمصلحة حكم آخر على ما هو جيد. إن كلا المفهومين الإصلاح والمصلحة غايتهما التغيير نحو الأفضل لأن أساس الإصلاح وضع الحلول الصحيحة لإيجاد منافع على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم والمصلحة تبغي المنافع المشتركة بين المواطنين والحكام من خلال دعم الخطط التي تبتغي تحقيق تغيير المجتمع والسير به نحو الأحسن والأفضل<sup>(3)</sup>.

إن عملية الإصلاح السياسي يجب أن تكون شاملة وعامة من الالتزام بالتنمية السياسية والتحديث والمصلحة، أي كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل

(1) حازم صباح حميد، مرجع سابق، ص 49.

(2) محمد محمود السيد، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 11.3555، 2011، ص 04.

(3) عبد العزيز بلقاسم وآخرون، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص 208، 209.

الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: مداخل الإصلاح السياسي

إن كل إصلاح أو تطوير أو تحديث لا بد أن يوضع في إطار منهجي واضح من حيث التأسيس والآليات ثم الأهداف المنوطة بتلك التغيرات، أو التحديثات فتطوير القوانين وتحسين أداء المؤسسات في العالم الثالث ككل، ينظر إليه من خلال مداخل أساسية (اجتماعية، سياسية، إدارية، ثقافية، بيئية، فنية، تكنولوجيا)، لذا فمن الضروري أولا معرفة مختلف المداخل الإصلاحية للقوانين والمؤسسات.

#### 1- المدخل السياسي: ولهذا المدخل جوانب متعددة وأهمها الحقائق الموضوعية والاقتصادية والاجتماعية

السائدة في المجتمع خاصة الاستغلال والتسلط وهم يميلون إلى الاعتقاد بأنه عندما تتغير هذه الحقائق في المجتمع عن طريق الثورة السياسية، فإن مشكلة الإصلاح تصبح مشكلة ثانوية تتزامن من تلقاء نفسها ما يبقى عليه (تخلف مادي تكنولوجي) فيما يرى البعض أن السلطة السياسية هي السلطة العليا ولها زمام السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي بعض الأحيان فإنها تستطيع أن تفرض ما تشاء من اللوائح وتجري أي تغيير تراه مناسبا وصالحا.

#### 2- المدخل السلوكي: يركز على الجانب السلوكي للمواطن أو العامل فتتمية روح العمل الجماعي والإدماج

والتعاون والعمل على تحسين التصرفات والتحفيز معنويا وماديا وبث الأخلاق، وحسن المعاملات وغيرها من الجوانب السلوكية الحسنة.

وفي هذا للقائد دور مهم وهام فإذا كانت سمعته (كفاءة وقدرة ونزاهة وشفافية) في المعاملة التزم العاملون حدودهم وإذا كان العكس عمت الفوضى والإهمال وانتشر الفساد بين الأفراد والمجتمع وداخل المنظمات والنظام بشكل عام.

#### 3- المدخل البيئي (الإيكولوجي): له جانبان أساسيان: خلق التوازن بين المنظمة والبيئة: تطوير السياسات

واللوائح والنظم وجعلها متفكة والقيم السائدة في المجتمع مع تحديد الأهداف بحيث تخدم مرحلة التطور التي أمكن تحقيقها ويتم ذلك بالابتعاد عن الأساليب والوسائل المستوردة<sup>(2)</sup>.

(1) وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 14/12 مارس 2004)، ص 3.

(2) سيف الدين عشيبي هني، "إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف، بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008. 2009)، ص 152. 153.

التي تعتبر بمثابة جسم غريب ولا يمكن لها النجاح ما لم يتم توقيفها وتكييفها مع ظروف البيئة. أما الجانب الثاني وهو العمل على تطوير المجتمع ككل من خلال التخطيط التنموي الشامل، ضمن تنمية اقتصادية واجتماعية ضمن تطوير إداري وسياسي.

4- المدخل الفني (التكنولوجي): يهتم بترشيد السياسات عن طريق إدخال التقنيات الجديدة لا سيما أجهزة الحاسوب الإلكتروني وكذا الإدارة الإلكترونية وكذا مختلف الأجهزة والتقنيات الحديثة ضرورة الجودة في اقتنائها واستخدامها.

5- المدخل المتكامل: هذا المدخل ينظر لضرورات الإصلاح بأبعاده ومكوناته المختلفة في جوانب التشريعية والسياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والتقنية وبنظرة واقعية موضوعية بيئية، وعل كل الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية<sup>(1)</sup>.

(1) نفس المرجع، ص 153.

### المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

سنقدم في هذا المبحث لمحة مختصرة عن تطور التنمية وماهيتها ثم المقصود بكونها محلية ثم أهم خصائص ومقومات وأبعاد التنمية المحلية .

#### المطلب الأول: التنمية المحلية

أولاً: مفهوم التنمية وبدايتها

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية يعود للنشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة 1944 في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام نسق المجتمع المحلي والقومي هو الأساس، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات تنمية قدراتهم على توجيه مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي ثم تبنته دوائر الأمم المتحدة، سنة 1956 بفكرة تنمية المجتمع.

أما التنمية لغة: فهي تعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين ومن الناحية اللغوية أيضاً يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيرها من المصطلحات مثل النمو، فمثلاً في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالنسبة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أفضل أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي أنه عنصر التعدد والفعالية وبالتالي فإن العملية تشتمل على النمو والتغيير<sup>(1)</sup>.

أما التنمية اصطلاحاً: هي عملية يتم بموجبها حصر الرغبات، أو ما يتطلع الناس والمجتمع إلى تحقيقه ورسم صورة نموذجية للمستقبل<sup>(2)</sup>.

والتنمية أيضاً: هي عملية تغيير اتجاهات وقيم، وتعديل سلوك وخلق مهارات وإنشاء وعي، وهي عملية تملك لكل أسباب التقدم، وقدرات على إرساء نظم وتوطن الإبداع<sup>(3)</sup>.

(1) عصام فوزي وعدنان سليمان، التنمية الاقتصادية. سوريا: منشورات جامعة دمشق، 1995. ص 142.

(2) رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: دار وفاء لعنوا الطباعة والنشر، 2008. ص 50.

(3) عبد الرزاق رزق المخادمي، الإعلام والتنمية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2003. ص 09.

- عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد<sup>(1)</sup>.

- بينما يعرف الدكتور إكريم عبد النبي: "التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع"

من خلال هذا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية يمكن أن نأخذ النقاط التالية:

- أن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة لكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت لها.
- إن التنمية تغيير جذري للمجتمع من وضع سيء إلى أحسن ودائما ما يرتبط المفهوم بالجانب الاقتصادي ثم على الجوانب الأخرى<sup>(2)</sup>.

ثانيا: ماهية المحلية

إن مفهوم المحلي يركز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها:

- العنصر الجغرافي: ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.
- عنصر الهوية\* أو الانتماء: والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.

(1) وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر. 2009. 2010. ص 16.

(2) إكريم عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي: [د.د.ن.].1995. ص 91.

\*. إن مفهوم الهوية أو الانتماء مفهوم معقد ومتشعب يأخذ عدة عناصر (الدين، اللغة، والتقاليد) وله أبعاد خطيرة قد تؤدي إلى صراعات وحروب ومطالبات بالحكم الذاتي أو حتى الاستقلال وبالتالي تقسيم البلد الواحد.

• عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرر الدول والحكومات والذي قد يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية، جهوية،...)

من خلال هذه العناصر يمكننا أن نعطي مفهوما للمحلية بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين أشخاص، ممارسات ثقافية... إلخ)، تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد الاستراتيجيات الجماعية للتنمية، يقول الاقتصادي "برنارد بيكرز".

"إن مصطلح الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توحد بها تعاونيات وهي فضاءات يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك<sup>(1)</sup>.

ثالثا: تعريف التنمية المحلية

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وارتباط التنمية المحلية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع عوائد التنمية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من المستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"<sup>(2)</sup>.

وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستواهم المعيشي ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

(1) محمد قدير، "نظرة على التنمية المحلية" متحصل عليه من: <http://www.tanmia.ma>

(2) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

وفي تعريف آخر تقدم التنمية المحلية على أنها "عملية تهدف إلى الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعزز الجهود لتحقيق كفاءة استخدامه للإمكانيات المتاحة، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة<sup>(1)</sup>.

وفقا لهذا التعريف أن التنمية المحلية حقا مكفول لكل مواطن تلتزم الهيئة الرسمية والشخصية المعنية المتمثلة في الدولة مع تضافر مجموعة الجهود المشتركة بين الأهالي والسلطات وفق الإمكانيات المتاحة.

ومصطلح التنمية المحلية يطلق على "العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي"<sup>(2)</sup>.

والمعنى في هذا التعريف، أن نجاح خطة التنمية مرتين بمشاركة الناس على النطاقين المحلي والقومي في تحديد أهدافها.

ويضاف إلى عنصر المشاركة عنصرا آخر وهو الاعتماد على الموارد المحلية وبهذا يستخدم المصطلح الشامل لوصف سلوك أعضاء مجتمع معين.

كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن "التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع التحول"<sup>(3)</sup>.

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وان كانت تبدو اقتصادية إلا أن هدفها سياسي واجتماعي وهذا يؤكد على التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 2005. ص 20.

(2) مريم احمد مصطفى، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2009. ص 164.

(3) أحمد رشيد، التنمية المحلية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص 14.



وعرفها قزافيه قريغي (Xavier Griffer) بأنها "مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"<sup>(1)</sup>.

إن هذا التعريف يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعمل على تعبئة طاقات ذات الإقليم بغرض استغلال إمكانياته وموارده.

كما عرفها الأستاذ "ويفر" كآلاتي "التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات المنطقة المعينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجاتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في:

- ثقافة المنطقة.
- السلطة السياسية.
- الموارد الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

من خلال النظرة الأولى لهذا التعريف تتبين الصفة المشتركة والتعاونية لسكان المنطقة والإقليم في اتحاد الجهود المحلية من أجل تحقيق هدف معين ألا وهو التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الاقتصادية والسياسية دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملًا لكافة جوانب مجالات الحياة.

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي "عملية تراكمية" والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، والخدمي، والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، والهدف الرئيسي من التنمية المحلية أنها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف.

(1)- Xavier Griffer, Territoires de France: Les enjeux économique sociame de la decentrabzation.Paris.1984. p 146.

(2) Weaver cydde Le developpement par la Bass.vers une Doctrine de developpement territorial. Paris:EDITEC. 1988.p 179.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية.

تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها:

- أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ إنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية اشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.
  - التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني انها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبير والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.
  - إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.
  - إن التنمية بصفة عامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة<sup>(1)</sup>.
- وتبعاً لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً دون التعليم بكافة أطواره أو حل المشكلات المتعلقة بالمدينة دون الاهتمام الكافي بمشكلات الريف، لأن كلا يتبع الآخر وكلا يساهم في تنمية المجتمع. وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع يشكل كلا عضويًا واحدًا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.
- ونظراً للتمايز الحاصل في إمكانات الجماعات المحلية فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية وهي:

(1) عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2010، 2011) ص 55.

- أ- التنمية المحلية الداخلية: وهي تهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.
- ب- التنمية المحلية القائمة على التضامن: نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر "مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.
- ج- التنمية المحلية المندمجة: تتوخى الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي، وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية<sup>(1)</sup>. كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخبرات.
- ومما لا شك فيه أن تحقيق التنمية المحلية في سياقها العام تستدعي توفر شروط معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

- وجود هيئات محلية فعالة تتقاسم الاختصاصات التنموية مع الدولة، أي وجود سلطة محلية مستقلة الاختصاص عن الدولة ومزودة بالإمكانات القانونية والبشرية والمالية الكافية.
- وجود مصالح ومتطلبات للسكان المحلية.
- اعتماد المقاربة المندمجة والمقاربة التشاركية باعتبارهما آليتين تسمحان بتعدد الفاعلين وتدخلهم وفقا للتشخيص التشاركي لاحتياجات الساكنة المحلية وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أنه من أجل كسب رهان التنمية المحلية وتحقيق شروطها، لا بد من تعبئة تضافر جهود مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين<sup>(2)</sup>.
- وذلك باعتبار التنمية المحلية، هي عملية متكاملة لا تتم بواسطة تدخل فاعل محلي دون آخر، وإنما تتم بواسطة سياسات متكاملة ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار المحيط والاعتبارات السوسيواقتصادية

(1) منير الحجاجي، التنمية المحلية التشاركية - مقارنة لدور المشاركة في إحداث التنمية رسالة ماجستير، ( كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات - السنة الجامعية 2006. 2007)، ص 28.

(2) محمد زين الدين، "الحكامة والتنمية - مقارنة ابستمولوجيا في المفهوم والسياق، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد. أوت 2008. ص14.

- والاختلالات المجالية، وذلك في إطار من التكامل والتشارك بين مختلف هؤلاء المتدخلين. فالهدف من التنمية المحلية.
- العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية عن طريق العمليات التي توجد بين جهود سكان تلك الجماعات وجهود السلطات الإدارية.
  - إيجاد مناخ من التكامل والتعاون من اجل حياة أفضل للمواطنين.
- فمنطلق التنمية المحلية، هو تبني مبدأ البناء من الأسفل، وذلك يجعل تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية بشرية مستدامة.

وهناك من الباحثين من يرى أن خصائص التنمية المحلية، لا بد لها من عوامل مساعدة للانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه ولهذا وجب علينا استحضار ثلاث جوانب رئيسية:

- 1- الجانب المؤسسي: ويهتم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلاد.
- 2- جانب الإمكانيات والمؤهلات: سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية ما، على اعتبار كون هذه المعطيات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية وجماعة حضرية.
- 3- الجانب التاريخي: ويتعلق بالعناصر المشتركة لجماعة محلية معينة كالتقاليد والأعراف والثقافة والهوية الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: أسس وأبعاد التنمية المحلية

#### أولاً: أسس التنمية المحلية

أ- الأسس المالية: يعد العنصر المالي عاملاً أساسياً في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحوكمة المركزية للحصول على الإعلانات المالية.

<sup>(1)</sup> رشيد لبر، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية المحلية. الرباط: منشورات عكاظ. 2002، ص 39.

كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

ومن الأسس المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

1- توفر نظام محاسبي كفؤ.

2- تنظيم رشيد للمعلومات

3- تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة

إن توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

ب- الأساس البشري:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب<sup>(1)</sup>.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان

الثانية: أنه وسيلة لتحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة.

ج- الأسس التنظيمية:

(1) منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003. ص 23.

تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية<sup>(1)</sup>.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها: نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين. كما تعرف بأنها: "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليميين بسلطة وإصدار قرارات إدارية في بعض المجالات.

ومن خلال ما سبق من التعاريف نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها انجاز تلك المصالح.
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدئين أساسيين هما:

- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي، وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة.
- مبدأ اللامركزية: أي ان تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.
- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: أبعاد التنمية المحلية

أ- البعد الاقتصادي: إن غاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية الذي يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون

(1) علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية. عمان: دار وائل للنشر. 2002. ص 79.

(2) أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، عمان: دار وائل للنشر. 2010، ص 19.

الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي او الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبى بها حاجات أفرادها، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من اجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاء المادي.

**ب- البعد الاجتماعي:** وهو بعد تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به "وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جعلها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.

**ج- البعد السياسي:** يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية ذات الطابع والبعد السياسي إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة الدولة التي ينتمي إليها<sup>(1)</sup>.

**هـ- البعد الإداري:** يرتبط البعد الإداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى مزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية ويجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية... إلخ. إن البعد الإداري للتنمية

(1) مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة. القاهرة: مكتبة الخانجي، ص 377.

المحلية يشمل بعض الجوانب المشتركة بين الإدارة المحلية وجموع المواطنين المحليين وبين الإدارة المحلية والمركزية نظرا لأن التنمية المحلية تستهدف البعد الإداري وعملية

التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الآتية لأهالي المجتمع المحلي<sup>(1)</sup>، ويشير هذا البعد إلى أربعة جوانب مختلفة في عملية التنمية المحلية هي:

- البرامج المخططة التي تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع.
- دعم وتطوير الجهود الذاتية.
- المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية.
- تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية المحلية.

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 20.



خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نصل إلى أن مفهوم الإصلاح السياسي يتداخل مع مجموعة من المفاهيم ذات الصلة مثل التحديث السياسي والتنمية السياسية لكن يبقى الإصلاح السياسي باعتباره عملية تشريعية وسياسية واجتماعية فهو الأكثر شمولاً وتأثيراً على نمط السلوك في الدولة والنظام السياسي مما يعني إحداث تغييرات جذرية وجوهرية تستهدف مراكز القوى في مؤسسات النظام السياسي، مما يساهم في تجنب الاختراقات القانونية والدستورية، ويحافظ على هامش تكفل فيه جميع الحريات وتضان فيه الحقوق، والهدف الأساسي لعملية الإصلاح السياسي هو تنظيم عملية التنافس والصراع وحفظ المكتسبات.

وتم أيضاً التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع بين الجهود الشعبية للأهالي والحكومة، وذلك بإتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية، وتحقيق التوازن والتكامل بين الجهات ومحاربة الفقر والجهل والامية، وتحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ميزات التنمية المحلية أنها تهتم بكامل الجوانب المحلية الضيقة دون المستوى الوطني ولها مبادئ كمبدأ التكامل ومبدأ التوازن ومبدأ التنسيق.

## الفصل الثاني:

الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

### تمهيد:

إن النظام السياسي في تونس الناشئة بعد 2011 يعتبر قاعدة سياسية لعملية الإصلاح السياسي بعد حقبتين لم يحققا للشعب التونسي ما يرتجي من مشاريع إصلاحية تستهدف التغيير في أنظمة الحياة وتحقيق أكبر قدر من الحرية والمشاركة السياسية الفعالة والبناءة لذا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مسار الإصلاحات السياسية والعقبات التي واجهت هذه الأخيرة انطلاقاً من دراسة جغرافية وتاريخية للدولة التونسية ثم الإصلاح السياسي بعد الحراك المجتمعي وانتهاءً باستكمال المسار التأسيسي وبناء المؤسسات السياسية.

### المبحث الأول: دراسة جغرافية وتاريخية لتونس

يأتي هذا المبحث كمحاولة للإلمام بالخصائص الطبيعية والبشرية والمقومات الاقتصادية التي تزخر بها تونس، وكذا الوقوف على أهم الظروف التاريخية التي ساهمت في تشكيل الدولة التونسية الحديثة (بعد الاستقلال).

**المطلب الأول: الإطار الطبيعي والبشري لتونس:** وفيه نتناول الموقع الجغرافي والمساحة والمقومات الاقتصادية (معدنية، نباتية، حيوانية)

#### أولاً: الإطار الطبيعي لتونس

- الموقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية: تقع تونس في أقصى شمال إفريقيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتبعد عن مضيق صقيلة (إيطاليا) ب140 كلم يحدها من الشمال و الشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا، حيث طول حدودها معها 480 كلم، ومن الغرب الجزائر بطول حدود 1050 كلم، وتبلغ مساحتها 163600 كلم<sup>2</sup>، ويبلغ طول شواطئها نحو 1200 كلم وقد حصلت تونس على الاستقلال عن فرنسا في العشرين من مارس 1956. كما أعلن النظام الجمهوري فيها في 25 جويلية 1957، والدستور في سنة 1959، واتسمت الحكومة التونسية في الماضي بدرجة كبيرة من المركزية خاصة في فترة تبني التخطيط الاقتصادي المركزي، وتبعته بعض التوجه نحو الحد من المركزية داخل الوزارات ونحو اللامركزية الإدارية.

وتقع البلاد التونسية بين خطي الطول 30° و 14 دقيقة و 37° و 13 دقيقة شمال خط الاستواء وبين خطي طول 7° و 32 دقيقة و 11° و 36 دقيقة شرق خط غرينتش. و هذا ما أهلها ليكون لديها مقومات مناخية وطبيعية تساعدها في بناء اقتصاد متعدد الدخل<sup>(1)</sup>.

الأقاليم الجغرافية والمقومات الاقتصادية: تنقسم إلى إقليمين حددهما الامتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي وهما:

(1) محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير. الأردن: المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 277.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

1- إقليم الشمال: يقع إلى الشمال من جبال الأطلس يشمل 3/1 من مساحة تونس ويرتكز فيه ما يقارب كم 70% من السكان، حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، وهو أكبر المناطق استغلالا اقتصاديا إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير في إنتاج القمح التونسي. كما أن أكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي ففي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق وفي مدن الكاف، تيرسوق وسليان وباجة تشتهر بإنتاج الحبوب لا سيما القمح، أما بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيتون وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك.

2- إقليم الجنوب: فيشمل القسم الثاني من مساحة تونس ويمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم فرعية وهي:

- السهل الشرقي أو الساحل ويمتد على طول الساحل صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، إذ تأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية كما تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم.
- الأراخي التلالية: وهضبات الاستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة ويساهم في الإنتاج الحيواني ب 5/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا الإقليم حوالي 1/4 من السكان، كما يزرع بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو عن 4700 كلم<sup>2</sup> في تونس.
- تونس الجنوبية: ينشر بها بعض الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد الأسماك.

وتنقسم البلاد التونسية إلى ثلاث مناطق كبرى:

1- التل الأعلى الذي يغطي الشمال.

2- الوسط التونسي: حيث الفيافي العليا والمنخفضة التي تنتهي عند الساحل الشرقي.

3- المنطقة الداخلية التي يحدها شط الجريد شمالا وكلها أراضي صحراوية<sup>(1)</sup>.

أما عن الإنتاج المعدني: تتمثل الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 380 كلم<sup>2</sup> في وسط تونس قفصة، أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس، إلى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص، الزئبق، الملح، الغاز الطبيعي.

(1) عثمان بن عرفة، جغرافيا المغرب العربي. مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية. 2009، ص 229.  
\*تقع تونس أقصى نقطة في شمال إفريقيا وهي رأس بن سكة.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

لتونس اقتصاد متنوع ونشط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجمية للحكومة دور بارز في التحكم بالاقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الاقتصاد قوي إلا أنه بدأ يقل في عقد التسعينات مع التوجه نحو الخصخصة ونسب النمو بلغت 5,5% وتباطؤ معدل التضخم، وكان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة.

أما قطاع الطاقة فقد أظهر التقرير السنوي للمصرف المركزي التونسي أن إيرادات تونس من الغاز الطبيعي ازدادت 8,2 في المائة عن السنة التي سبقتها 2008 إلى 3,2 مليون مكافئ نفط، وتتنوع الإيرادات بين المنتج المحلي والرسوم العينية التي تتقاضاها تونس على عبور أنبوبين للغاز الجزائري على أراضيها نحو إيطاليا وسلوفينيا، ويات الغاز يشكل 44,6% من مصادر الطاقة في تونس<sup>(1)</sup>.

القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الخام مليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الخام الإجمالي	حجم اليد العاملة	النسبة من اليد العاملة الإجمالية
الزراعة والصيد البحري	2,4489 مليار	12,3%	3461	16,3%
الصناعات الإستخراجية	8,5021	13,7%	6,414	14,7%
الصناعات التحويلية	6,6894	18,9%	6,554	19,6%
الخدمات	6,15587	42,7%	7,1394	48,9%
	مليار دولار		بالألف نسمة	

المصدر: - المعهد الوطني للإحصاء في تونس 2010-

### المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للسكان في تونس

يتميز الإعمار والتنمية في الفضاء التونسي بعدم التكافؤ على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يوجد تدرج بين داخل البلاد وسواحلها أي اتجاه غرب - شرق فالولايات الساحلية (13 من مجموع 24 ولاية) مثلا تحتضن 65,3% من مجموع السكان بكثافة سكانية عالية (140 ساكن في الكيلومتر المربع مقارنة بـ 66,3 كامل البلاد) كما يشهد المجال السكاني في تونس تباين آخر، يتمثل في ارتفاع نسبة السكان الحضر

(1) المولدي قسومي، "السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي"، مجلة التنوير، العدد الرابع مارس 2009، ص 13.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

وانخفاض نسبة سكان الريف نظر للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما يقل عن خمس مجموع السكان.

ولقد تسبب هذا الانفجار الحضري في بروز مشاكل السكن والبطالة وظهور الأحياء الكوخية وهذا راجع لعدة عوامل وهي:

- التأسيس الإداري والسياسي والاجتماعي: إذ بادرت الدولة التونسية منذ الاستقلال بتحويل عدة تجمعات بشرية إلى بلديات حيث تم بعث 70 بلدية جديدة ما بين 1956 - 1966 وقد هيأت الدولة في هذه البلديات عدة تجهيزات تأسيرية في نطاق سياسة ترمي إلى النهوض الاجتماعي والثقافي للسكان والقضاء على الفوارق الجوهرية في اكتساب العلم والعلاج ومجابهة ظاهرة الفقر والبطالة<sup>(1)</sup>.
- إضافة إلى أثر الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية والتركيز على قطاعي السياحة والصناعة انجر عليه تهميش القطاع الفلاحي فالمناطق الداخلية والجنوبية شهدت فراغ صناعي واضح نظرا لتركز المشاريع الصناعية في المناطق الساحلية خاصة<sup>(2)</sup>
- دائما ارتبطت السياسة السكانية للدول والتوزيع الجغرافي لها بعوامل عديدة كثيرا ما كان لها علاقة بالعامل الاقتصادي والتنمية والمناخ فقد عرفت السياسة الاقتصادية بتونس تحولا جذريا منذ سنة 1987 من خلال التوجه نحو إرساء مقومات اقتصاد السوق والتفتح التدريجي على الاقتصاد العالمي وتعتمد هذه المقاربة على جملة من الثوابت قوامها.
- تحديد الأسواق والمعاملات عبر الإصلاح المعمق للسياسات الاقتصادية والمالية.
- تعزيز قدرات الإنتاج والرقي بالإنتاجية عبر تهميش الميزات التفاضلية وتنويع النشاط الاقتصادي وإرساء مقومات المعرفة.
- حفز المبادرة ورفع الاستثمار الخاص مع تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- انتهاج استراتيجية تنموية منفتحة على الخارج تستند على النهوض بالتصدير واستقطاب الاستثمار الخارجي والاندماج التدريجي في الفضاء العالمي عبر إرساء اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتبادل الحر والشراكة.

(1) محمد محمود الطعمانة وسمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 279

(2) الحبيب دلالة، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس. تونس: دار سرس للنشر، 1993، ص 50.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

- تكريس تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة عبر تأمين سلامة التوازنات الجملة للاقتصاد والنهوض بالتنمية الجهوية.

اتجهت تونس لتنفيذ مخططات للتنمية منها المخطط الخماسي الأول (1987-1991) ثم (1992-1996) وكان الهدف منها تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، ومن ناحية أخرى لإدخال التدابير الأولية لتحرير الهيكلية، واتجهت تونس بعد ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي (1996-2011) عرفت فيها انفتاح كامل على العالم الخارجي وكل هذه التدابير الاقتصادية على الساحل وإهمال المناطق الداخلية والجنوب مما فاقم البطالة والتهميش والهجرة الداخلية للسكان نحو المناطق الساحلية.

- عدم دعم الزراعة التي يعتمد عليها سكان الجنوب والوسط وهي بدورها تعتمد على مستويات هطول الأمطار<sup>(1)</sup>.

إن هذه السياسة التنموية كانت لخطاب العصرية والحداثة الذي ساد في العهد البورقيبي والتي كرست التفاوت ما بين سكان الريف والمدن، مما أفرز زيادة نزعة سكان الريف نحو المدن.

وقد بلغت نسبة التحضر في تونس 66,3% سنة 2008. الشبكة الحضرية متواجدة على السواحل الشرقية بين مناطق بنزرت وقابس مروراً بالعاصمة تونس والوطن القبلي والساحل و صفاقس أين تتمركز أهم المنشآت الاقتصادية وكذلك 86% من السكان المتحضرين.

- النمو السكاني غير المتزن: ابتداء من تعداد 1956 إلى تعداد 2001 ثم 2001 حتى 2010 تميز الوضع الديمغرافي بتزايد طبيعي حتى 1987، حيث قدر عدد السكان سنة 1956 بـ 6,666.173 مليون نسمة، أما في سنة 1984 فقد بلغ عدد السكان آنذاك بـ 6,666.173 مليون نسمة حتى رسمت الخطوط العريضة الهادفة إلى تحقيق انخفاض في معدل النمو السنوي للزيادة السكانية في إطار خطط التنمية التونسية فإن السياسة السكانية في المخطط السابع (1987-1991) حيث وصلت نسبة النمو إلى أقل نسبة في القارة الإفريقية وهي 1,9%.

- كانت السلطات السياسية تريد تحقيق انخفاض في معدل النمو السكاني لتحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي لكن ذلك تسبب في مشاكل حضرية وفي هجرة داخلية إلى المناطق الحضرية الكبرى كتونس العاصمة في حين قدر تعداد سكان تونس سنة 2001 بـ 9,7000.000 وأرجعته

(1) المولدي قسومي، مرجع سابق. ص 26.



## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

الحكومة التونسية إلى تحسين معيشي أو تحسن الوضعية المعيشية حتى وصل سنة 2012 إلى قرابة 11 مليون نسمة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة

**1- الحماية الفرنسية والنضال السياسي التونسي:** بدأ التدخل الفرنسي في تونس سنة 1858، حيث فرضت فرنسا على الباي ميثاق عرف "بعهد الأمان الذي أصبح الفرنسيين بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس بما فيهم الأوربيين، وبذلك تحولت تونس شيئاً فشيئاً إلى بلد مستعمر منذ سنة 1860. وكانت هذه المرحلة مرحلة انتقالية فقط، فبعد مؤتمر برلين عام 1878 ثم بموجبه تنازل إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا ومن ثم تحولت تونس إلى مستعمرة فرنسية، حيث دخلت الجيوش الفرنسية بقيادة جولفييري، بتاريخ 12 ماي 1881. وتم التوقيع على معاهدة الحماية (معاهدة باردو) التي أمضاها الصادق الباي وفي عام 1883 كانت "معاهدة المرسى" التي أصبحت بموجبها تونس تحت السيطرة المباشرة لفرنسا في كل المجالات إلى غاية منتصف القرن العشرين (1955-1956) وبدأ النضال السياسي التونسي تحت شعارات متباينة تشيخ على الساحة السياسية التونسية، وذلك تبعا لتباين إيديولوجية مناضليها (اشتراكية - بورجوازية رأسمالية - شيوعية...) لكن جلها لم يطالب بالاستقلال التام لتونس بل المنداة بالإصلاحات السياسية واجتماعية واقتصادية، في ظل الحماية الفرنسية وهذا ما كان في مواقف الحركة الوطنية التونسية، وهي كما يلي:

**1-1- الحزب الحر الدستوري التونسي:** هو أول حزب تونسي سياسي تأسس سنة 1920 بزعمارة

"عبد العزيز الثعالبي". ويتكون هذا الحزب من المالكين العقاريين وأصحاب الحرف والتجارة والمتقنين الأرستقراطيين ومن أهداف هذا الحزب الإبقاء على الحماية الفرنسية لتونس ووضع دستور تونسي قائم على الفصل بين السلطات واحترام الحريات الفردية، وحق الملكية الخاصة، وكذا ضمان حق الملكية في صلب العائلة الحسينية.

• تكوين برلمان تونسي يمثل فيه التونسيين بنسبة ثلثين والفرنسيين بثلث وعليه فالحزب

كان يعتبر عن إيديولوجية ليبرالية إصلاحية، اندماجية مع فرنسا<sup>(2)</sup>.

(1) المولدي قسومي، مرجع سابق. ص 39.

(2) حمة الهمامي، المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية. تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989. ص 25.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

وقد انسلخت منه مجموعة "حسن القلاني" التي كونت الحزب الإصلاحي التونسي "كما حدث انشقاق آخر في الحزب الحر الدستوري 1934، بين تيار يمثله القادة الأوائل وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي، وتيار آخر يمثله "محمود الماطري" و"الحبيب بورقيبة" إضافة إلى مجموعة من المحامين والأطباء ذوي التكوين الفرنسي، وشكلت هذه المجموعة الحزب الحر الدستوري الجديد بمؤتمر قصر هلال المنعقد في 02 مارس 1934.

ولقد استمر الحزب الحر الدستوري الجديد على مواقفه السابقة تحت قيادة بورقيبة وظل شعار الاستقلال غائبا عن برنامجه طوال فترة نضاله، إلى غاية سنة 1946 حيث طرحت فكرة الاستقلال على الطريقة البورقيبية" بمساعدة فرنسا ومع فرنسا" ونتيجة لكل ذلك فقد وجدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضالتها في هذا الحزب، وعقدت اتفاقية الاستقلال الداخلي مع الحبيب بورقيبة في 3 جوان 1955.

1-2- أزمة الاستقلال وإعلان الجمهورية: تعود جذور الأزمة إلى سنة 1955 لما عرضت فرنسا على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلي وتأجيل الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة وكان هذا بعد أكثر من سبعين سنة من النضال الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952 ولقد رفضت المغرب اقتراح فرنسا في حين قبله الحزب الحر الدستوري الجديد، بعد ذلك تم التوقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي.

إن هذه الخطوة التي خطاها بورقيبة أحدثت شرخ عميق شق النخبة الوطنية في إطار الحزب الدستوري، وقد كان لهذا الانشقاق تداعيات خطيرة على عموم الجسم الاجتماعي والسياسي التونسي. إذ أصبح الشعب التونسي منقسم إلى قسمين:

- قسم مؤيد لهذه الاتفاقيات: موالى الرئيس الحزب الحر الدستوري الجديد، الحبيب بورقيبة.
  - قسم معارض لهذه الاتفاقيات: موالى للأمين العام لحزب الدستوري- صالح بن يوسف ولقد استطاعت اليوسفية أن تجر تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية<sup>(1)</sup>.
- ارتبطت هذه الحركة أو ما يصطلح عليه باليوسفية بالحفاظ على الأمة التونسية في نطاق الحضارة العربية الإسلامية.

(1) لطفي حجي، بورقيبة والمسألة الدينية: الزعامة والإمامة. تونس: دار الجنوب للنشر، 2006. ص 25.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

أما بالنسبة للنضال العسكري فقد عملت الحركة على تشكيل جيش التحرير الوطني التونسي، الذي أصبح فيما بعد جزء من جيش تحرير المغرب العربي حيث أعلن الكفاح المسلح في سبيل الاستقلال أو استقلال الأقطار المغاربية، وقد تلقت دعما من مصر، سنة 1952 بعد ثورة الضباط. إن هذا التأييد الجماهيري والحزبي الذي حظيت بهما الحركة اليوسفية أدى إلى تحقيق الاستقلال التام لتونس، في 20 مارس 1956، كما ساهم في ذلك مجموعة من الأحداث الإقليمية، إذ حصل المغرب على استقلاله في 2 مارس 1956، إضافة إلى مجموعة الأحداث التي عرفتها الجزائر. لكن بعد الاستقلال أخذ نضال الحركة في فتر خاصة بعد ما تولى الحبيب بورقيبة مقاليد الحكم - حيث تم تعيينه عام 1956 رئيسا للوزراء من قبل اللجنة الدستورية والذي يرى في المعارضة السياسية خاصة اليوسفية، ضربا من الفتنة يجب سحقها والقضاء عليها كلية، وعليه فقد حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي التحديثي المفرنس، على حساب الجناح الوطني العروبي الإسلامي، الذي وجد نفسه أما خيارين 'إما الخضوع للتهميش أو الانضمام للتيار البورقيبي هذا الأخير إلى تعزيز عامته الفردية وكانت البداية:

- إعلان النظام الجمهوري عام 1957 وإلغاء النظام الملكي.
- عزل "الباي محمد الأمين" (آخر ولاة الدولة الحسينية في تونس)<sup>(1)</sup>.
- انتخاب من قبل اللجنة الدستورية، كرئيس مؤقت 1957، ثم أجرى اقتراع عام رئاسة في 1959-1964 و 1971، وانتخب رئيسا مدى الحياة في نوفمبر 1974 بعد تعديل المادة 42 من الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس انتخابا حرا ومباشر الخمس سنوات فاتخذ عدة إجراءات رأي فيها الكثير من الباحثين أنها امتداد للغزو الثقافي الغربي ومعادي للأصالة العربية والإسلامية<sup>(2)</sup>.

**2- العهد البورقيبي: "محمد الحبيب بورقيبة" (1955 - 1987):** اتجه بورقيبة إلى بناء دولة عصرية وفق النموذج الغربي المثالي الذي يجب الاحتذاء به أو الاقتداء إذ فتح اسم تحديث المجتمع التونسي وأخذ على عاتقه استيراد الحداثة الغربية وتطبيقها في تونس سعيا منه للتغيير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا الأم مثلما وصفها بورقيبة وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي، وقد صرح بذلك قائلا: "بأن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن من مصلحة تونس أن

(1) لطفي حجي، نفس المرجع، ص 28.

(2) راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة. 2011. ص

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

ترتبط بالغرب وفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة وان اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية.

- 1- في 25 جويلية 1957 تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة.
- 2- في 1 جوان 1959 بقصر باردو تم الإعلان عن إصدار دستور للجمهورية التونسية المستقلة والذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم "الحزب الحر الدستوري الجديد" وقد تضمن هذا الدستور قواعد إرساء النظام السياسي التونسي إذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي.
- 3- إقرار مجموعة من الأحكام العامة والموارد التي تتضمن وتنظم حقوق الأفراد مثلما جاء في المادة الثامنة الخاصة بحرية التعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب... إضافة إلى مجموعة أخرى من الحقوق في المواد 9- 10- 11.
- 4- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية. إن بورقيبة كان قد حدد أولويات حقوقها على مستوى العائلة، بإلغاء التمييز بين المرأة والرجل وخلق المساواة بينهما المستوى الاجتماعي الضيق. ثم انتقل بعد ذلك بالتدرج إلى المستوى السياسي.

- 5- في أبريل 1981 أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي<sup>(1)</sup>.

المجال الثقافي والاقتصادي: اتجه نظام الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال مباشرة إلى منحى غربي مباشرة أي توأمة النظامين والقوانين الفرنسية التونسية فألغى بموجبها المحاكم الشرعية وإقامة نظام قضائي برجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي وتم بعدها إقرار قانون الأحوال الشخصية الذي عدل بنود منه كإلغاء تعدد الزوجات وأنه يحق للمرأة والرجل طلب الطلاق.

فالرئيس بورقيبة اعتبر مشروعه الثقافي هذا جهاد أكبر نحو التخلف وهو في مسار تطبيق مشروعه فقد كان يحاول الاستيلاء على تراث الإصلاحيين والانعطاف به نحو منهج تغريبي نخبوي، ومن أجل تحقيق ذلك سد منابع "توليد النخبة" العربية بعد إغلاق الجامعة الزيتونية واستبدالها بجيل جديد من النخب الحديثة البروقيبية.

هذه الثورة الثقافية التي قادها بورقيبة أفرزت قوى رافضة ومعارضة لهذا التيار والمشروع وكان من بينها:

(1) عباش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس"، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام 2007-2008). ص 116.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

- احتجاج الحركة الطلابية عام 1972 ضد "طمس وتغريب الهوية التونسية".
  - إضراب الاتحاد العام التونسي للعمل في 26 جانفي 1978 الذي قوبل بالقوة والعنف والمضي في إصلاحات شخصية لا تراعي خصوصيات الشعب التونسي أما في المجال الاقتصادي فقد اتجهت السلطة آنذاك إلى:
    - تكوين حكومة برجوازية متألفة من العناصر التي ركزت الاختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديدة.
    - دعم السلطة النفوذ الاقتصادي للبرجوازية الكبيرة الفلاحية والصناعية والتجارية وكان هذا الدعم عن طريق الإجراءات التي تركز هيمنة الطبقة البرجوازية.
- مما أدى بعد ذلك إلى زيارة الفقر والبؤس لدى شريحة واسعة من التونسيين وظهور وانتشار الصراعات والحركات الاجتماعية الراضة لهذه الوضعية ومدددة بالاستغلال والحرمان الاقتصادي فكما الإضراب العام في جانفي 1978 وانتفاضة الخبز.

إن الفترة البورقبيية اتجهت إلى النموذج الغربي في شتى المجالات لكنها لم تراعي البيئة التونسية ورأت في ذلك أنها تطمح إلى التطور والازدهار مثل النموذج الغربي لكن السياسات المتبعة باءت بالفشل<sup>(1)</sup>.

### 3- فترة زين العابدين بن علي: امتدت هذه الفترة ما بين ( 1987 - 2011 ) أتى زين العابدين تحت

الطائلة القانونية التي بموجبها عزل الرئيس بورقبيية بداعي المرضى، وانتهج بن علي فتح المجال أمام الحريات والتعددية السياسية والعفو على الناشطين السياسيين وأسماء بن علي "بالعهد الجديد". إن المادة 57 من الدستور تنص أن لرئيس مجلس النواب مهارة رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور المنصب أو منصب رئيس الجمهورية واعتمادا على ذلك أصبح زين العابدين بن علي رئيس الوزراء ونائب الرئيس إثر انقلاب سلمي.

في السابع من نوفمبر 1987 رئيسا لجمهورية في انتهاك صريح للدستور.

إن نظام بن علي أعطى طابع انفتاحي م خلال:

- مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا: أعلن بن علي أثناء توليه السلطة انه يجب تعديل الدستور وإلغاء المادة 42 بأن الرئيس ينتخب مدى الحياة واستبدالها بمادة تجيز للرئيس انتخابه مرتين لكن سرعان ما غيرت سنة 1997 بحيث تعدل المادة آنفة الذكر

(1) نفس المرجع، ص 114.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

لتصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محدودة حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 1999 و 2004 و 2009.

• الفصل بين السلطات الثلاثة: يلاحظ أن الدستور التونسي أخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات، حيث ضبط صلاحيات كل سلطة على حدة، وقد جاء في المادة 65 من الدستور الخاص بالسلطة القضائية إن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وقد تم تعزيز ذلك من خلال تعديل الدستور لعام 2002 الذي نص على إقامة نظام رئاسي متجدد قائم على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب من خلال الحوار البرلماني وتعزيز رقابة مجلس النواب على الحكومة، إذ فقط تم التنصيب على تخصيص جلسات دورية للأسئلة الشفاهية، إضافة إلى تطوير نظام التمثيل بإحداث مجلس المستشارين.

• مبدأ التعددية السياسية: بمجيء بن علي أراد أن يقدم للمجتمع السياسي دفعا ليصبح أكثر فعالية، لذلك فقد تم إقرار تشريع جديد بالتعددية الحزبية في أبريل 1988 مع اشتراط الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة<sup>(1)</sup>.

ورفض قيامها على أسس عرفية أو دينية، وقد أجريت الانتخابات التاسعة في تاريخ تونس سنة 1989، حيث تنافست في تلك الانتخابات ستة أحزاب، وقد تلتها عدة انتخابات أخرى منها الانتخابات البرلمانية لعام 1994 والانتخابات الرئاسية والبرلمانية وكان ذلك سنة 1999.

- مبدأ احترام حقوق وحرريات الأفراد: إن حقوق وحرريات الأفراد في تونس مضبوطة ومحصورة في المواد 05 إلى غاية 17 من الدستور. وهي ترتبط بمجموعة الحريات المدنية والسياسية. وحرريات التعبير والتنظيم والترشح والانتخاب وحرصا على ضمان الحريات العامة، فقد أقدم نظام بن علي في جوان 1988 على تعديل قانون الصحافة لتخفيف القيود المفروضة على حريات النشر كما جاء في تعديل 2002 في الفقرة الثانية من الفصل الخامس.

- تقييم نظام بن علي (1987-2011)

(1) تركي بن عبد الله الدخيلي، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين. دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011. ص

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

إن خطاب الديمقراطية في تونس تميز بالازدواجية، إذ حرصت الحكومة التونسية صورتها أمام العالم الخارجي فيما يتعلق بالتزامها بتطبيق مبادئ الديمقراطية وبالموازاة مع ذلك فقد كانت كل أشكال القمع تمارس على كل منى يخرج على سياسة "بن علي". كما نلاحظ أن مختلف التعديلات الدستورية التي قامت بها السلطة التونسية تصب في سياق تعزيز مكانة رئيس الدولة وزيادة نفوذ وسيطرة الحزب الحاكم، وتستهدف إقصاء وتهميش المعارضة السياسية وفرض المزيد من القيود على حقوق التعبير وحرية الصحافة والاعتقالات بحق قيادات النقابات أما فيما يخص التعددية السياسية فهي تعددية شكلية للتظاهر بالديمقراطية، ومنح الدستور لرئيس الجمهورية حق ممارسة السلطة التشريعية في بعض الأوقات<sup>(1)</sup>.

---

(1) نفس المرجع، ص 128.

### المبحث الثاني: الإصلاح السياسي بعد الحراك المجتمعي.

إن عملية الإصلاح السياسي تتطلب دائما الالتزام بإعمال الدستور والقانون وإيجاد مؤسسات انتخابية تعددية، ومؤسسات امن قومي، ومجتمع مدني وإعلام حر، وإن تفاوتت نسبية وجودها وفعاليتها في الأنظمة السابقة لعملية الانتقال الديمقراطي في الدولة التونسية، إلا أنها وبعد الحراك المجتمعي التونسي وجدت لها مناخ سلس لتنفيذها وتطبيقها.

### المطلب الأول: إنشاء المجلس التأسيسي التونسي

#### 1- مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي:

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في أعقاب شغور منصب الرئيس بعد أحداث سيدي بوزيد التي أتت على إثر حرق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه في 17/12 ديسمبر 2010 وتفاعل المدن الأخرى معها وتنازل بن علي عن السلطة في 14 جانفي 2010 واتسمت المرحلة التي بعدها بالارتباك والتردد الذي يمكن إجمال معالمه في ثلاث نقاط محددة:

● النقطة الأولى: إن الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يستميت في البقاء والصمود في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة وذلك عبر محاولة النظام التكيف الاضطراري مع الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسها إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة في أعقاب سقوط بن علي لم تكن تمتلك مشروع واضح لتحقيق أهداف الثورة، حيث تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشي الرئاسة مؤقتا ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة للدستور (دستور 1959) الذي طالبت الثورة بتعليقه أعلن في 15 جانفي عن تولي رئيس البرلمان "فؤاد المبرزغ" منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل رقم 57 من الدستور بصورة مؤقتة إلى حيث إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب<sup>(1)</sup>.

وهو السيناريو الذي كان يتوقعه أنصار نظام بن علي أن النظر إلى الثورة التونسية كحركة إصلاحية تستهدف فقط تغيير رأس النظام.

(1) صافيناز محمد أحمد، "عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات". متحصل عليه من:



## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

ولكن تطورات الاحداث أثبتت صعوبة تفعيل النص الدستوري مما دفع الغنوشي إلى تكوين حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير شؤون الدولة إلى حين الإعداد لانتخابات تقوم على التعددية السياسية، في الوقت الذي بدأ فيه الثوار مرحلة جديدة من الثورة وهي مرحلة حشد المطالب والسعي إلى تحقيقها، وقد تعرضت تلك الحكومة لانتقادات حادة ورفض شعبي لكونها عددا من المسؤولين والتكنوقراطيون الذين عملوا في النظام السابق. كما برز دور الاتحاد العام للشغل كجهة نقابية لها تاريخ طويل في مواجهة نظام بن علي مما عرضه للانتهاك بفعل القبضة الأمنية أحيانا وللاحتواء أحيانا أخرى حيث نجح بن علي في استمالة قيادات الاتحاد التنفيذية، إلا انه ومع اندلاع الثورة بدأ الدور القوي والحاضر فيها قبل الاتحاد وهيئاته المختلفة وقياداته النقابية التي كانت درعا ميدانيا للحركات الاحتجاجية في أيامها الأولى<sup>(1)</sup>.

● النقطة الثانية: تشير إلى بدء عملية الإصلاح السياسي في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية، وتم تعيين الباجي قايد السبسي رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل، حيث تقد الثورة بمجموعة من الطلبات منها:

- إجراء انتخابات مجلس النواب والمستشارين.
- حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
- إلغاء إدارة الأمن السياسي.
- تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب.
- سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.
- إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات<sup>(2)</sup>.

● النقطة الثالثة: تشير التناقض في المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي في الشهور التي سبقت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بقدر كبير من عدم الوضوح فبعض

(1) صلاح الدين برهومي، في خضم الثورة التونسية: الشمال الغربي نموذجا. تونس: دار سحر للنشر، 2012. ص 51.

(2) صافيناز محمد احمد، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

المواقف انحاز لمطالب التغيير فيما يتعلق منها بإقالات قيادات الأجهزة الأمنية وحل الحزب الحاكم، وأخرى تنظر إلى استمرار قمع الأمن للمتظاهرين واستمرار القبضة الأمنية المتوارثة.

### 2- مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي:

عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولاً وتنتهي بانتخاب الرئيس، فقد غلب على المشهد السياسي خلال الأسابيع القليلة التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الإيديولوجي وإن توافقت القوى الحزبية على جعل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع "وسطي" إلى حد ما كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دوراً في ازكاء التنافس الانتخابي، حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و 500 كرشح يمثلون 100 حزب يتنافسون على 217 مقعداً.

- نتائج الانتخابات ودلالاتها: صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنح احتكار أي فصيل سياسي الأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية وهو ما يعني أن المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي<sup>(1)</sup>.
- على الرغم من أن حالة التوافق السياسي التي عاشتها تونس خلال المرحلة الانتخابية وما تلاها من مراحل تكوين المجلس التأسيسي كانت تعبيراً عن حالة الديمقراطية الوليدة. إلا أنها في الوقت نفسه قد أنتجت تحديات كبيرة على الساحة السياسية تمثلت أولى هذه التحديات في تشكيل أول حكومة بعد الانتخابات التي شهدت تجاذبات عديدة بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي، إلا أن هذه التجاذبات تم تطويعها في حالة من التوافق انعكست على مفاوضات حسم الرئاسة الثلاث بعد حالة من التباين بين أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل.

(1) صافيناز محمد أحمد، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

- وقد صادقت المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتا معارضا وامتناع 39 عضوا في جلسة للمجلس التأسيسي قد برز اختلاف بين أعضائه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التي ستمنح لأصحاب الرئاسيات الثلاث كما "توافقت" الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة حمادي جبالى، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر.

3- مرحلة ما بعد انتخابات المجلس التأسيسي: شهدت مرحلة ما بعد الانتخابات عودة الأجواء\* الثورة من احتجاجات اعتصامات الأمر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى اتهام بعض قوى اليسار بالمسؤولية عن الأحداث خاصة الاعتصامات التي شهدتها تونس في العديد من المناطق المهمشة وحثها على تصعيد مطالبها الاجتماعية في 08 ولايات فقيرة تقع معظمها على الحدود التونسية الجزائرية، وهو ما اعتبر حزب النهضة محاولة لإجراج الحكومة وإظهارها بمظهر العاجز أمام مطالب القوى الشعبية والرأي العام بأكمله<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: السلطة السياسية والقوى السياسية الفاعلة

أفرزت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس في 23 أكتوبر 2011 عن تكوين أول هيئة تشريعية تونسية ليكون التقرير النهائي للهيئة العليا المستقلة للإشراف على الانتخابات أن نسبة المشاركة بلغت 54% (داخل البلاد وفي المهاجر) من الذين لهم الحق في التصويت (أي ممتن بلغوا سن 18 سنة فما فوق) وقد حصلت ثلاث أحزاب من جملة أكثر من 60 حزبا قدمت مترشحين، على أكثر من 51% من الأصوات وبهذا حصلت على 63% من المقاعد في المجلس التأسيسي.

**السلطة السياسية:** الترويكا ونعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت بـ 89 مقعدا) من مجموع 217 مقعدا في المجلس التأسيسي، أي نسبة 41,47% وحزب المؤتمر من أجل من أجل الجمهورية (حاصل على 29 مقعدا بنسبة 9,68%) وحزب التكتل من أجل العمل والحريات.

(1) محمد الحداد، الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وأخواتها. دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011، ص 78.  
\*إن الثورة كما يعرفها عزمي بشارة: تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذه المعنى هي تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 137 مقعد في المجلس التأسيسي، وفاز ببقية 154 نائباً لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 37 عضواً، وتحفظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس .218

وعلى الرغم من أن هذا التحالف، ظل ممسكاً بزمام الحكم على مدى سنتين وبف ذلك بتشكيل حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة) وحكومة الترويكا الثانية بزعمامة على العريض (حركة النهضة)، فإن حضوره الشعبي قد شهد تراجعاً ملحوظاً، بسبب عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- بطئ وتيرة الإصلاحات في شتى المجالات.
- عدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل.
- تعطل المشاريع التنموية<sup>(1)</sup>.
- ضمان الاستقرار الأمني.
- فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية، والتصدي لها جعل قطاعاً من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد.
- تأمين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

بالإضافة إلى ذلك أتن الأحزاب الممثلة للترويكا، عانت من حالات انشقاق داخلي ولا سيما بالنسبة إلى حزبي المؤتمر والتكتل على نحو خاص، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبيين على قرار التحالف مع حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية وعد الاختلاف الإيديولوجي مانعاً من التحالف السياسي أو خارجه، وعمد ثواب آخرين من حزب المؤتمر، إلى تأسيس أحزاب جديدة، لاعتقادهم أن الترويكا لمنفلح في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السابق<sup>(2)</sup>.

### **القوى السياسية الفاعلة:**

1- **أحزاب المعارضة:** الجبهة الليبرالية والقومية اليسارية: وهي مجموعة من الأحزاب انتقلت إلى المعارضة بعد فشلها في انتخابات المجلس التأسيسي واتخذت هذا الموقف المعارض مباشرة بعد تشكيل حكومة الترويكا، مباشرة بعد توليها مهامها. واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها، أو

(1) أنور الجمعاوي المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، العدد 6، جانفي 2014، ص 72.

(2) نفس المرجع، ص 73

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعد امتداد للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي أما الجبهة الليبرالية العلمانية استطاعت أن تشكل ضغطا على الترويكا. والنجاح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظات على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، وحرية المرأة، وحرية الإعلام...) كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية لاستقالة حكومة الترويكا<sup>(1)</sup>.

أما الجبهة اليسارية والأحزاب المنبثقة عنها فلها جانب إيجابي في صالحها وجانب سلبي ضدها أما السلبي فهو أنها ليس لها تمثيل واسع داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبي كبير، وأما الجانب الإيجابي فهو أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجتمع يضم 14 حزبا من القوميين وأقصى اليسار.

فقد تبنت الجبهة الشعبية توجهها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما، وحركة النهضة خصوصا متهمة إياها بأنها خانت الثورة، وأنها فشلت في قيادة المرحلة الانتقالية في مسؤوليتها عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ونجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفات لتحرك الشارع، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدة محافظات وعدة قطاعات مهنية.

وزيادة على الأحزاب المعارضة للحكومة الانتقالية في تونس تكونت جبهة الإنقاذ الوطني يوم 26 جويلية 2013، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد البراهمي (25 جويلية 2013) وتكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية<sup>(2)</sup>.

2- منظمات المجتمع المدني (القوة والنفوذ): إن من أهم الجمعيات والمنظمات التونسية "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي كان له دور كبير في النضال السياسي إبان الاستعمار والأنظمة الاستبدادية التي جاءت بعده وخلال الثورة التونسية 2011 استطاع أن يبرز إلى الساحة التونسية في الدفاع عن حقوق المواطنين والعمال بداية من الشغل ومحاربة البطالة والضغط

(1) حسن كريم، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013، ص 47.

(2) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 76.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

على الأنظمة الحاكمة وأصبح إلى جانبه مجموعة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية والعمالية مثل الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة وعمادة المحامين<sup>(1)</sup>.

والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فلقد استطاعت أكبرها أو أكبر هذه المنظمات المهنية تجميع الفرقاء السياسيين الترويكا الحاكمة والمعارضة وهم الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة وانخرطت هذه المنظمات في إدارة مشاورات عسيرة بين واحد وعشرين حزبا تتوزع بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة والذين هم ضدها من الأحزاب.

وتنص خارطة الطريق التي اقترحتها الرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 ديسمبر 2013 والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسية المشاركة في الحوار يوم 5 أكتوبر 2013 على استكمال إهمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدة لا تتجاوز أسبوع واحد، وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان، وتحديد مواعيد الانتخابات بمدة لا تتجاوز أسبوعين، وتصديق الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع. والاستعانة بلجنة خبراء، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة، على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطارا للتفاوض لحل المشكلات الخلافية.

في هذه المحطة تاريخ الدولة التونسية أبرزت منظمات المجتمع المدني قدرتها على صياغة رؤيا في مجال الصلاح السياسي والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والتوسط في حال نشوب خلافات بين الفرقاء السياسيين مع أهمية الخطوة التي قام بها الرباعي الراعي للحوار في الدفع نحو الانفراج السياسي بالبلاد وتقدم شوطا كبيرا في حلحلة المسار الحكومي والانتقال إلى تشكيل فريق يشرف على إدارة شؤون البلاد في المرحلة المقبلة إلا أن الحسابات بين الفرقاء السياسيين من أجواء تشكيك وعدم ثقة وعصبية حزبية. ولم يصنع ذلك اتفاق على رئيس حكومة توافقية وهو مهدي جمعة (51 سنة) رجل من التكنوقراط وقد شغل وزير الصناعة في حكومة الترويكا الثانية<sup>(2)</sup>.

(1) التهامي الهاني، الثورة في تونس والدور الوطني للاتحاد العام للشغل التونسي. تونس: المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2013. ص 43.

(2) التهامي الهاني، مرجع سابق. ص 45.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

### المطلب الثالث: الإصلاح الدستوري والتشريعي

إن عملية انتقال ديمقراطي يجب أن تقترن بعملية انتخابية كأحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية، وتمثل انتخابات "المجلس التأسيسي" في أي بلد قيمة مضافة واستثنائية باعتبار وظيفته التأسيسية، حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية التي تفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

أولاً: وظيفة المجلس التأسيسي ونظام الانتخابات:

وظيفة المجلس: حددت المهمة الأصلية للمجلس التأسيسي في وضع دستور البلاد ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات سيادية، حيث يمكنه أيضا القيام بمهام غير تأسيسية كسن القوانين واختيار الهيئات التي تسيّر المرحلة الانتقالية ويعد المجلس التأديبي أعلى سلطة قائمة من الناحية القانونية.

غير أن بعض خبراء القانون الدستوري يأخذون على الأمر الرئاسي المؤرخ في 13 مارس 2011 المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي صياغة غير الدقيقة من الناحية القانونية البحتة، لأنه اكتفى بالإشارة إلى انتخاب مجلس تأسيسي تعهد إليه مهمة صياغة الدستور الجديد. ولم يتطرق الأمر الرئاسي إلى الآليات والشروط الدقيقة، التي تجري فيها عملية بنوية معقدة كتل صياغة دستور جديد للبلاد.

كما يذكر هؤلاء ان المرسوم قد تضمن أيضا بعض التغييرات منها:

- عدم تحديد مهمة المجلس التأسيسي بدقة: هل هي دستورية حصرا، أم دستورية تشريعية؟.
- لم يحدد الأمر الرئاسي مصير مشروع الدستور الذي سيحرزه المجلس التأسيسي وما إذا كان سيكتفي بإقرار المجلس التأسيسي له بعد صياغته، أم سيعرض للموافقة الشعبية عن طريق الاستفتاء.
- النظام الانتخابي: ضبط المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي طريقة الاقتراع وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على قاعدة نائب بالنسبة إلى كل ستين ألف (ساكن)<sup>(1)</sup>.

ويسند مقعد إضافي للدائرة كلما تبين تحديد عدد المقاعد المخصصة لها وجود باق يفوق ثلاثين (30) ألف ساكن، وحدد عدد ممثلي التونسيين المقيمين في الخارج بستة عشرة مقعدا واعتمد التصويت على القوائم في

(1) عبد اللطيف حناشي، انتخابات المجلس الوطني التونسي: الإطار، المسار، النتائج. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. 32.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

دورة واحدة، لتوزع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا. واعتبر المرسوم كل ولاية (محافظة) دائرة أو عدة دوائر، على ألا يتجاوز عدد المقاعد المخصص لكل دائرة عشرة مقاعد، ويسند مقعدان إضافيان للولايات (المحافظات) التي يقل عدد سكانها عن (270) ألف ساكن. ويسند مقعد إضافي للولايات التي يتراوح عدد سكانها بين مائتين وسبعين ألف (270) ألف و 500 ألف ساكن.

وتعمل كل قائمة على أن يكون مرشحوها من معتمديات مختلفة ضمن الدائرة الانتخابية، ويكون سن احد على الأقل دون الثلاثين عاما، وتقسم الدوائر باقتراح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بعد أخذ رأي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي<sup>(1)</sup>.

**ثانيا: عقبات عملية الإصلاح الدستوري والتشريعي:** إن أهم العراقيل والعقبات التي شابت عملية الإصلاح الدستوري والتشريعي في تونس بروز الأزمة السياسية في البلاد ومن بين أهم مسببات الأزمة السياسية بين الفرقاء السياسيين نذكر ما يلي:

- تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية: كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 أكتوبر 2011 وهي الوثيقة التي وقعت من طرف الأحزاب الرئيسة في تونس "وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم 15 سبتمبر 2011 التي تحدد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.

- لكن ذلك الميثاق لم يطبق، وذلك الوعد 6 يتحقق، إذ جرى تمديد المرحلة الانتقالية، ولم يجد الانتهاء من صوغ الدستور، مما رأت فيه المعارضة التونسية انتهاك صارخ للوثيقة والتفاهات وان الشرعية الانتخابية مبهتية بحلول 23 أكتوبر 2012<sup>(2)</sup>.

- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي: على الرغم من الانتعاشة التي شهدتها قطاع السياحة في تونس حتى سنة 2013 ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعا بنسبة 3,4% مقارنة سنة 2012 - وهو قطاع يشغل 15% من اليد العاملة، ويؤمن 7% من مجمل الناتج المحلي الداخلي - فإن ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس في النصف الثاني من 2013 وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2 ديسمبر 2013.

(1) نفس المرجع، ص 7

(2) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 79.



## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

وفي السياق نفسه شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل مردها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي (2,5 مليار يورو سنة 2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري 8,8% ما أثر سلبيا في الوضع الاجتماعي، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24,7% من مجموع السكان. كما أن مناطق الظل، أي الجهات المهمشة، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة 2013 نسبة 11%، ما زاد الأعمال الاحتجاجية تصاعداً، واتساع المظاهرات، ولقد وظفت المعارضة هذه المظاهرات لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها، وكل ذلك ضاعف حدة التوتر الاجتماعي والسياسي، واثّر سلباً في الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

- تنامي ظاهرة العنف السياسي: تنامت حوادث العنف السياسي في تونس فترة حكم الترويكما، فشهدت البلاد مقتل المنشق الجهوي لحركة نداء تونس المعارضة في تطاوين لطفي نقض في 17 أكتوبر 2012 وزاد من عدم الاستقرار وتعثر عجلة الإصلاح السياسي في تونس مقتل المعارض الساري "شكري بلعيد" ومحمد البراهمي أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي، على يد مجموعة متشددة في جويلية 2013.

وكانت أيضا أسباب فاقمت من الاحتقان السياسي والأزمة السياسية وعقبة أمام الإصلاح الدستوري والتشريعي في البلاد التونسية ومنها "الخطاب الإعلامي التحريضي والتنازع في صوغ دستور تونسي بين كافة الأحزاب باديولوجياتها المختلفة وعدم التوافق على خارطة طريق تنقل البلاد التونسية إلى ديمقراطية حقيقية وشاملة واستقرار سياسي<sup>(2)</sup>.

(1) International Monetary Fund, state,ent by the IMF Mission at the end of a visit to Tunisia, (December 2, 2013). From website : <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm>.

(2) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص82.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

### المبحث الثالث: استكمال المسار التأسيسي وبناء المؤسسات السياسية

إن جل التونسيون يتطلعون إلى مواصلة الإصلاحات السياسية لتحقيق عملية الاستقرار السياسي والانتهاج من المؤسسات السياسية المنتخبة الشرعية ويبقى الفضل دائما للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي هي هيئة ثورية ومؤسسة تونسية أسست في 15 مارس 2011 والتي تتكون من 12 حزبا سياسيا و 19 نقابة، وتضم جمعيات المجتمع المدني وكافة الفئات التونسية الفاعلة.

**المطلب الأول: التوافق السياسي التونسي:** بعد الأزمات السياسية التي مرت على تونس بعد الثورة استطاع الفرقاء السياسيين أن يجتمعوا على طاولة واحدة برعاية أحد الفواعل غير الرسمية وهي منظمات المجتمع المدني وبعد زهاء شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطني 5 أكتوبر 2013 وما كان من ثغرات وتجادبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي، يوم السبت 14 ديسمبر 2013، عن إيقاف الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية على خريطة طريق للانتهاج من بناء المؤسسات السياسية وكن أهمها:

- 1- استكمال أعمال المجلس التأسيسي.
- 2- اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- 3- إصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان.
- 4- تحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعان.
- 5- التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء.
- 6- تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة<sup>(1)</sup>.

إن أهم فكرة ومسألة تعد جوهرية هي مرحلة الانتقال الديمقراطي والمتمثلة في تحقيق التوافق الفكري التاريخي بين القوى المضادة الأساسية في تونس ما بعد الثورة، هذه المسألة العمود الفقري لأي انتقال ديمقراطي قوي لمرتكزات لم تحصل في تونس بعد، وقبل إبراز أهمية التوافق التاريخي من المهم إبراز الفرق بينه وبين التوافق السياسي.

(1) منصور الجمري، "تونس منارة الأمل"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4434. أكتوبر 2014. ص6.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

إن مسألة التوافق السياسي نستطيع القول بأنها نجحت في تونس لكن بصيغة ظرفية مرتبطة بحدث التحضير للانتخابات ووفق الخطاب الإعلامي التحريضي وما يستتجه ذلك من قرارات ومواقف تمهيدية صعبة ومن خصائص التوافق السياسي أنه:

- أنه يحتكم إلى تفكير سياسي محدود بالظرفية الزمانية.
  - أن التوافق السياسي مرتبط بالسياسة نفسها التي هي بدورها مرتبطة بالواقع العام وبالممكن وبالعملية المصلحية.
  - أما التوافق التاريخي الذي لم نبدأ فيه فهو توافق يشمل الفكر والإيديولوجية، ويهدف إلى الخروج بتصورات توافقية بين الأحزاب الموصوفة بالديمقراطية التحديثية والأخرى المتمثلة أو الممثلة للإسلام السياسي.
  - وفي هذا السياق نشير إلى أن كل الثورات التحريرية الكبرى التي عرفها التاريخ الحديث مثل ثورات إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا، أولت الأهمية الخلفية حيث مثلت قيمة المواطنة المسند الأساسي، التي صيغت في إطاره التوافقات التاريخية الفكرية والأيديولوجية.
- وبناء على هذا التمييز بين التوافق السياسي والتوافق التاريخي، يتضح لنا أن التوافق التاريخي أشمل وأعمق وذو استمرارية وأنه وحده الضامن لقيمة المواطنة والديمقراطية، إضافة إلى كونه يؤطر بشكل غير مباشر التوافقات السياسية الظرفية العابرة ويجعلها أكثر مصداقية<sup>(1)</sup>.

إن العملية التوافقية بين القوى السياسية في تونس وبعد ثلاث سنوات من الثورة التونسية تعد إنجازا سياسيا رغم توالي الحكومات بداية من محمد الغنوشي، وحكومة الباجي قايد الشبسي، وحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي والثانية بقيادة علي العريض، وعم نجاحها على اختلافها، وأن الوضع الانتقالي تميز بعدم الاستقرار، وبعدم تمكن الحكومات المتتالية من تحقيق تطلعات قطاع كبير من التونسيين إلى التنمية والشغل والعدالة الاجتماعية، وهو ما ساهم في توتير الواقع السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلوبة.

وكان لقوى المجتمع المدني من جمعيات حقوقية ونقابية وأحزاب سياسية ونخب مثقفة الدور الفاعل في فرض الرقابة على حكومة الترويكا، وتكثيف العمل الاحتجاجي السلمي، ما ساهم في تأمين تنازلها السلس عن السلطة.

(1) أمال موسى، "التوافق التاريخي والتوافق السياسي التونسي"، متحصل عليه من:

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

ولقد ظهر جليا أن إدارة تونس في المرحلة الانتقالية لا تلتزم بتحكيم منطق تسويد الأغلبية على الأقلية، بل تكون بتحكيم التوافق تأسيسا لشكل من أشكال الديمقراطية التشاركية البناءة<sup>(1)</sup>.

وإن أهم ما أفرزته جلسات الحوار حكومة مهدي جمعة في 26 جانفي 2013 والتي هي حكومة تكنوقراط وتبرز مهمته الأساسية قيادة البلاد إلى انتخابات تشريعية ورئاسية والتجربة الديمقراطية التونسية أوضحت أن العملية الديمقراطية ومسار الإصلاح السياسي طويل تكتسب الشعوب بطول الممارسة وبتحويل الوعي السياسي من متصور ذهني إلى منجز عملي أخلاقي، ذلك أن المواطنة تمارس ولا يمكن التثقف بها نظريا دون ممارستها، وأن العملية الإصلاحية يجب أن تعتمد على المشاركة الفعالة وليس النسق الإقصائي<sup>(2)</sup>.

### **المطلب الثاني: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات**

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: هي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تشرف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة.

أحدثت الهيئة بمقتضى المرسوم عدد 27 لسنة 2011 وتتكون من هيئة مركزية مقرها تونس العاصمة ومن هيئات فرعية على مستوى الدوائر الانتخابية تكون مقراتها الولايات وبمقرات البعثات الدبلوماسية وتضبط تركيبها وهيكلتها للهيئة المركزية.

وتتمثل مهام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

- تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي وبكافة المناسبات الانتخابية للدولة التونسية.
- اقتراح تقسيم الدوائر الانتخابية التي تضبط بأمر بعد أخذ رأي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- إعداد رزنامة الانتخابات.
- ضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات.

(1) أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 34.

(2) عزمي بشارة، الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة، مجلة الديمقراطية، العدد 49، جانفي 2013، ص 67.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

- قبول طلبات الترشيحات للانتخابات<sup>(1)</sup>.

### 1- الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة:

- قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبمقتضاه تسهر الهيئة العليا على ضمان انتخابات واستفتاءات ديمقراطية وحرّة وتعددية نزيهة وشفافة وإعداد تقرير سنوي حول نشاط الهيئة للسنة المنقضية وبرنامج عملها للسنة التي تليها يعرض على الجلسة العامة للمجلس التشريعي بمناسبة التصويت على الميزانية السنوية للهيئة وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة<sup>(2)</sup>.

- قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء وتطرق هذا القانون في بنوده الأساسية إلى ضرورة حياد الهيئة العليا والالتزام بالموضوعية وبتنظيم الحملة الانتخابية والاستفتاء وأيضا المصاريف الانتخابية والإشهار السياسي ويمرر هذا القانون بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي يصدر رئيس الجمهورية التونسية هذا القانون<sup>(3)</sup>.

- قانون عدد 36 لسنة 2014 مؤرخ في 8 جويلية 2014 يتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور ويضبط هذا القانون مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور طبقا للفصل 148 فقرة 03 منه ويتم الاقتراع للانتخابات التشريعية داخل الجمهورية يوم الأحد 26 أكتوبر 2014. وبالنسبة إلى التونسيين بالخارج أيام الجمعة والسبت والأحد 24 و 25 و 26 أكتوبر 2014<sup>(4)</sup>.

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية فقد حدد لها يوم نوفمبر 2014، وذلك للتونسيين بالداخل أما أيام الجمعة والسبت والأحد 21 و 22 و 23 نوفمبر 2014 وفي صورة إجراء دورة ثانية للانتخابات الرئاسية، تتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحديد مواعيد الاقتراع الخاصة بها طبقا لأحكام الدستور، وأحكام الفصول 102 و 103 و 112 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء. دون أن يتجاوز في

(1) محمد شفيق صرصار، "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس: موقع الهيئة"، متحصل عليه من:

<http://www.isie.th>

(2) الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 23 لسنة 2013 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق بعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

(3) الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014.

(4) الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 36 لسنة 2014 المؤرخ في 08 جويلية 2014.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

كل الأحوال والأطراف المعنية بالاقتراع، وأتى هذا القانون بعد عملية توافقية بين الأطراف السياسية وسلسلة تفاهات حول شكل عمل المرحلة القادمة وعملية الإشراف على الانتخابات وتحديد موعد إجرائها بداية بتشكيل حكومة تكنوقراط ثم دستور توافقي تونسي بين الأطراف السياسية ونهاية بتحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في مرحلة أخيرة لاستكمال بناء المؤسسات التونسية لتحقيق نوع من الاستقرار والتنمية السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية للمجتمع والشعب التونسي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: استكمال بناء الهياكل والمؤسسات السياسية

إن سنة 2014 في تونس كانت نشطة استطاعت القوى الفاعلة في تونس الاتفاق على بعض القضايا العالقة بما فيها اتفاق 90 حزبا سياسيا على مسودة دستور وتمت المصادقة عليها من طرف المجلس التأسيسي في 26 ماي 2014 والتقدم الكبير الذي حصل على صعيد الدستور والهيئات الدستورية كل له الأثر البالغ في تحقيق الاستقرار السياسي والاتفاق على موعد نهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية<sup>(2)</sup>.

أولاً: الانتخابات التشريعية: إن التحولات السياسية التي عاشتها تونس أفرزت طفرة حزبية عبرت عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي، وذلك بعد عقود من القمع والكبت السياسي الأمر الذي أدى إلى "الانقلاب الحزبي" بعد أن وصل عدد الأحزاب إلى نحو 197 حزبا وتصنف في هذه الانتخابات الأحزاب إلى ثلاثة أصناف وهي:

- الأحزاب الافتراضية: وهذه الأحزاب لا وجود لقاعدة جماهيرية لها، وتستند في الغالب إلى أفراد من العائلة الواحدة أو مجموعة عوائل، أو علاقات شخصية.
- الأحزاب ذات الشرعية النضالية والتاريخية: ميل حركة النهضة والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات و"الحزب الجمهوري" وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية إضافة إلى الأحزاب اليسارية والقومية (الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل تونس وحركة الشعب....)
- الأحزاب الجديدة والتي تكونت من بقايا الدستور بين (الذين ينسبون أنفسهم إلى تراث بورقيبة) والتجمعيين (نسبة للتجمع الدستوري بقيادة الرئيس السابق زين العابدين بن علي) مثل حزب المبادرة وحزب الحركة الدستورية.

(1) محمد شفيق صرصار، مرجع سابق.

(2) عبد الباقي خليفة "المحطات في تونس منذ الثورة" متحصل عليه من <http://www.almostim.net/mode/196331>.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

وقد نشأت داخل بعض هذه الأحزاب بعض الانشقاقات وخاصة خلال الاستعداد للانتخابات مجلس النواب وأيضا كانت هناك قوائم مستقلة وقوائم ائتلافية أما المستقلة فكان عدد المرشحين قرابة 334 مرشحا والائتلافية بلغ عددها 152 قائمة.

### 1- المشاركة التصويتية: الحجم والمميزات

بلغت نسبة المشاركة نحو 69% من الناخبين المرشحين، وبذلك لم تتجاوز نسبتهم ثلث الناخبين المفترضين، وهم في حدود 8,289,924. ويبدو عدد المقترعين في الانتخابات التشريعية محدودا مقارنة بعدد الناخبين لسنة 2011، إذ لم يضاف إلى القائمة القديمة سوى قرابة 964 ألف ناخب جديد أغلبهم من النساء، فقد بلغت نسبتهم 50,5 في المائة مقابل 49,5 في المائة من الذكور<sup>(1)</sup>.

عدد الناخبين المحتملين	8,289,924
العدد الإجمالي للناخبين الذين أدلوا بصوتهم	3579256 ناخبا
العدد الإجمالي للأصوات المحسوبة صحيحة لكل القوائم	3408170 صوتا
العدد الإجمالي للأوراق الملغاة في تونس وخارجها	1066010 ورقة
العدد الإجمالي للأوراق البيضاء	65059 صوتا

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

وقد أكدت النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية تصدر حركة نداء تونس لقائمة الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات بحصولها على 85 مقعدا في البرلمان القادم الذي سيضم 217 نائبا تراجعت حركة النهضة إلى المرتبة الثانية بحصولها على 69 مقعدا، بينما حصلت بقية الأحزاب الموالية لهذين الحزبين على عدد متواضع من المقاعد يقل عن ثلث المقاعد البرلمانية مما يجعل التحالف بين حزبي نداء تونس وحركة النهضة ورقة رابحة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن الاستقرار السياسي والتحول السلمي إلى

(1) عبد اللطيف حناشي، الانتخابات التونسية: قراءة في النتائج والدلالات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014. ص10.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

النظام الديمقراطي الذي كان من بين كطالب الثورة التونسية وقد اختلفت التقديرات والتحليل بخصوص تقييم أهمية هذه الانتخابات على المستقبل السياسي لتونس<sup>(1)</sup>.

2- تحليل النتائج: تتحكم في السلوك الانتخابي عدة عوامل وظروف خاصة وعامة ذاتية وموضوعية، نفسية واجتماعية وتاريخية، وتقوم وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي الحديثة والشبكة العنقودية أيضا بدور محدد في تلك العملية غير أن الولاءات التحتية (القبلية، والعائلة، والصدقات والانتماء الجغرافي) يظل حاضرا إن كان بتفاوت، في تحديد سلوك الناخب وتوجهاته بالنسبة إلى المجتمعات العربية ومنها تونس التي عرفت بعد الثورة بروز مثل تلك الولايات واتساع نطاقها، لذلك يبدو من الصعب تحليل نتائج الانتخابات على ضوء هذا المعطى إلا جزئيا، إضافة إلى انه لا يمكن عزل دور المال الفاسد في تحديد سلوك الناخب وتوجيهه على الرغم من صعوبة ضبطه، نظرا للطرق الملتوية التي يعمد إليها الراشدون للتحايل على القانون وعلى المراقبة.

3- خصائص المجلس المنتخب:

يتميز "مجتمع" مجلس نواب الشعب بعد الثورة بالتنوع الوظيفي وارتفاع المستوى التعليمي لأعضائه، ولا يقل ذلك عن ذلك التنوع الفكري والإيديولوجي لأفراده إذ نجد الماركسيين بعدد مهم إلى جانب القوميين وبعدهم مهم أيضا، إلى جانب الإسلاميين بعددهم الوافر والليبراليين الذين ينتمون إلى مدارس متعددة، ومنهم (قدماء التجمعيين أو الدستوريين السريين أو العلنيين)، ويتميز مجتمع المجلس أيضا بالالتزام الحزبي لنحو 214 عضوا (بوجود 3 أعضاء مستقلين فقط) الأمر الذي يدفعهم لأن يكونوا أكثر انضباطا واحتراما لبعضهم البعض ولمجتمعهم إضافة إلى أن أغلب الأعضاء لهم ثقافة سياسية معتبرة بوصفهم مروا بتجارب سياسية أو نقابية أو الاثنيين معا (طالبية، أو مهنية)، أو جمعوية، زمن شأن كل ذلك أن يضيفي على هذا المجلس قيمة عليا، مما كان عليه في المجلس التأسيسي.

أما فيما يخص المواصفات المهنية لأعضاء المجلس التشريعي في تونس فكاتب بين محامي وجامعي وإطار عال ورجال أعمال ومهندس ومتقاعد ومعلم بنسب متفاوتة وهذا ما يعطيه طابع اختلافي متخصص في مجالات عديدة تساهم في بناء المجتمع التنموي والاقتصادي للدولة التونسية<sup>(2)</sup>.

(1) عبد الحميد عبدوس، انتخابات تونس: هزيمة الإقصاء، جريدة البصائر، العدد 729، 23 نوفمبر 2014. ص 03.

(2) عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق. ص 18.



## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

### ثانيا: الانتخابات الرئاسية

هي الانتخابات العاشرة للبلاد التونسية التي عقدت في 23 نوفمبر 2014 وتعد هذه لانتخابات الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتعتبر هذه الانتخابات أيضا أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور تونس 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب 2011 في أول انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب.

شارك في هذه الانتخابات الرئاسية 27 مترشحا من مختلف الأطياف والأحزاب السياسية وأبرزهم الباجي قائد التسيبي زهو مرشح حركة نداء تونس والمنصف المرزوقي وهو مرشح مستقل وحمة الهمامي عن تحالف الجبهة الشعبية.

وقد فاز في هذه الانتخابات مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد التسيبي في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي بعد أن اخفق أي من المرشحين في تحقيق نسبة أصوات تفوق 50% في المرحلة الأولى<sup>(1)</sup>.

أبرز نتائج المرحلة الأولى:

معطيات عامة:

العدد	من المسجلين	% من الناخبين	
5308354	100%		المسجلين
3339666	62,91 %	100%	الناخبين
2267569		97,84%	الأصوات الصحيحة للمتشحين
50088		1,50%	الأوراق الملغاة
22009		0,66%	الأوراق البيضاء
1968683	37,09%		الامتناع عن التصويت

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

(1) حسن سلمان، تونس تستعد لمرحلة ثانية من الانتخابات الرئاسية، جريدة القدس العربي، العدد 7953، ديسمبر 2014. ص 08.

## الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي

إن الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية ميزها نسب مشاركة أقل بالمقارنة مع المسجلين 5,3 مليون تونسي أما الدورة الثانية المقررة في 21 ديسمبر 2014 فكان التنافس بين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي والباقي قايد السبسي وانتهت بفوز المرشح الباقي قايد التيسي بـ 1,7 مليون صوت مقابل 1,3 مليون صوت للمرشح المنصف المرزوقي وتضع هذه النتائج المتخضة عن أول انتخابات رئاسية حرة بالاقتراع المباشر تشهدها البلاد جدا لفترة انتقالية امتدت لنحو أربع سنوات، عرفت خلالها تونس تقلبات واضطرابات على كافة الأصعدة إثر الحراك الشعبي، والانتفاضة التي هزت أوصال البلاد في يناير 2011، ورسمت جدارا فاصلا بين حقبة الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة (1957-1987) والرئيس زين العابدين بن علي (1987-2011) وهي حقبة أضحت تعرف الآن "بالجمهورية الأولى" كونها بدأت في إرساء مؤسسات الدولة لكنها اتسمت بعدد من النقائص.

وقد استكملت بذلك تونس بناء المؤسسات السياسية الشرعية نهاية بمؤسسة الرئاسة وقبلها الدستور والمؤسسة التشريعية وينتظر التونسيون الأفعال مما يؤسس لبداية المشاريع التنموية التي تهم الشريحة الأعظم من المجتمع التونسي الذي عانا من الفقر والاضطهاد والحرمان والمناطقية وهذه أبرز الملفات التي يواجهها الفائز بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الباقي قايد التيسي وشكل الحكومة التي سوف تنتبثق عن المؤسسة التشريعية المنوط بها النهوض بالقطاعات الاقتصادية، وتبديد شبح الإرهاب واستعادة ثقة 44% من التونسيين الذين قاطعو صناديق الاقتراع، مما يطرح عليه العديد من التحديات المقبلة، ويؤمله ليكون "مهندس الجمهورية الثانية" في تونس، وفق عدد من المحللين<sup>(1)</sup>.

(1) فتحي النوري، "تحديات الجمهورية التونسية الثانية"، جريدة العرب. العدد 9778، ديسمبر 2014. ص06.

### خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية الإصلاح السياسي التي أعقبت الثورة التونسية كانت صعبة واتبعت خطوات وإجراءات تدريجية بداية من المجلس التأسيسي الذي قاد الدولة التونسية مرورا بالأزمات السياسية الناجمة عن الاغتيالات السياسية التي حصلت في ظل حكومة الترويكا نتيجة للاختلافات الأيديولوجية بين الأحزاب السياسية المعارضة وتلك المتواجدة في السلطة.

وعلى اعتبار أن الإصلاح السياسي مرتبطا بعملية الاستقرار السياسي وجامعا لكل الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية كان من لزاما على الأحزاب السياسية في تونس أن تتجاوز هاجس الانغلاق داخل الأيديولوجية، وتتجه صوب الأفق الرحب للتعددية والتوافق.

وهو الأمر الذي جسده عملية التوافق على حكومة جديدة بين الفرقاء السياسيين وهي الحكومة التي أوكلت لها مهمة إدارة البلاد في المرحلة المتبقية من عملية الانتقال الديمقراطي، وتهيئة المناخ السياسي والاجتماعي لذلك، وتجسد أيضا في التوافق على دستور جديد في 2014 وإجراء الانتخابات التشريعية وكذلك الرئاسية وينتظر أن تكون هذه المرحلة مهمة في مسار تونس الانتقالي وبداية جديدة لإنعاش الاقتصاد وبسط الأمن وإعادة هياكل الدولة، في إطار تطبيق القانون وتفعيل المؤسسات الدستورية.

## الفصل الثالث:

أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

تمهيد:

بعد التطرق لمسارات الإصلاحات السياسية، التي هي اللبنة الفعالة في تحقيق مجمل عملية التنمية وتحقيق أكبر قدر من التنظيم للسلطات المحلية والوطنية، ننتقل إلى الأثر الذي تركته عملية الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية والتي سنحاول في هذا الفصل الإلمام بالعلاقة التي نشأت في ظل الدستور التونسي الجديد بين السلطات المركزية والمحلية ثم الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة التونسية لتحقيق التنمية المحلية.

### المبحث الأول: العلاقة بين الحكومة المحلية والمركزية

إن تمتع السلطات المحلية بالشخصية القانونية يتبعه درجة الاستقلالية المالية والإدارية، وهذه الاستقلالية هي ضمان لقدرة السلطات المحلية على الاستفادة من الموارد المالية الأصلية "ذاتية التوليد" والمخصصة "المركزية".

### المطلب الأول: الاستقلالية المالية والإدارية

#### أولاً: الاستقلالية المالية

إن الدستور التونسي الجديد قدم استجابة واسعة للطلبات الملحة في التنمية والحرية والديمقراطية عموماً والمحلية منها، فالتنمية المحلية، أو ما يصطلح على تسميتها في الدولة التونسية، بالتنمية الجهوية والسلطة المحلية ومكانتها حسب ما جاء في الباب السابع من الدستور المتعلق بالسلطة المحلية فقد جاء الفصل 132 من الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية "تمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية. وتدير المصالح المحلية وفقاً لمبدأ "التدبير الحر"، وفي الفصل 135 جاء فيه أن "الجماعات المحلية موارد ذاتية، وموارد محالة إليها قانوناً". وأن كل إحداث لصلاحيات أو نقل لها من السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية يكون مقترناً بما يناسبه من موارد ويتم تحديد النظام المالي للجماعات المحلية بمقتضى القانون<sup>(1)</sup>. إن هذا الفصل غير محدد للاعتماد المالي الممنوح للجهات والبلديات والأقاليم وهو متروك للمستوى المركزي كي يحدد فعلياً مصادر التمويل وقواعد الحسابات العامة، فالسلطات المحلية ليس لها سلطة اتخاذ القرار بشكل مستقل عن المركز، والتصرف في الموارد الذاتية للجهة المحلية.

فالاستقلالية المالية من أهم مبادئ اللامركزية والديمقراطية المحلية لكي تقوم الجماعات المحلية ببرامجها وكذلك حقها في مراجعة القوانين التي تعطل التنمية المحلية والجهوية ولا تطبق الديمقراطية التشاركية<sup>(2)</sup>.

لكن الأساس يبقى أن الاستقلالية المالية أصبحت واقعا معاشا، يعبر عن اتجاه لتكريس اللامركزية واللامحورية ومستوى صلاحيات المجلس الأعلى للجماعات المحلية وهو مجلس يحدث لأول مرة<sup>(3)</sup>.

(1) الجمهورية التونسية، الدستور 2014، الباب الفصل 132. 135.

(2) فتحي بوجناح، "الحكومة المحلية من الدستور إلى التفعيل" متحصل عليه من:

[www.attounissia.com.tn/details\\_article.php?t=124&a=145545](http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=124&a=145545).

(3) فتحي الجراي، "الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي" متحصل عليه من:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014128113142737878.htm>.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

إن الفصل 141 من الباب السابع قدم المجلس الأعلى للجماعات المحلية على انه هيكل تمثيلي لمجالس الجماعات المحلية ومقره خارج العاصمة التونسية وينظر المجلس الأعلى للجماعات المحلية في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات، ويبيد الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالتخطيط والميزانية والمالية المحلية، ويمكن دعوة رئيسه لحضور مداورات مجلس نواب الشعب.

تضبط تركيبة المجلس الأعلى للجماعات المحلية ومهامه بقانون، إن بعث مجلس للجماعات المحلية يمثل المجالس المحلية من شأنه أن يسمح بتمثيل الجماعات المحلية وإيصال كلمتها والتعبير عن مشاغلها. ومن جهة أخرى يؤخذ عليه انه ينظر في المسائل المتعلقة بالميزانية والتوازن الجهوي والتهيئة الترابية لكنه ليس له وظيفة تقريرية ولا إمكانية الاعتراض، وماله إلا إبداء الرأي، مما يجعل هذا المجلس استشاريا فحسب.

### ثانيا: الاستقلالية الإدارية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية الإدارية قد قدمه الدستور في الفصل 132 و 133 وفيه ان الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية الإدارية وهذا الأساس في تطبيق اللامركزية الإدارية، فالمشرع التونسي أقر في الدستور مبدأ الانتخاب، والقانون الانتخابي ضمن "تمثيلية الشباب في المجالس المنتخبة المحلية وأيضاً قسم تراب الجمهورية التونسية إلى بلديات وجهات وأقاليم في إحلال لمبدأ اللامركزية التي تصاغ وفقه "جماعات محلية تتكون من بلديات وجهات وأقاليم يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية" وتتمتع السلطات المحلية ببعض الحرية في الاضطلاع بما عليها من واجبات فهي تضمن "الاستقلالية الإدارية" و "التدبير الحر" في التعامل مع المصالح المحلية بينما يتناول الفصل 133 سلطة ترتيبية في ممارسة صلاحياتها المحلية، لكن مستوى الحرية يعتمد على السلطة التي تمارسها السلطة المحلية، ودائماً ما يرتبط مبدأ "الشرعية" في اتخاذ القرارات المحلية ليكون أكثر استقراراً، فالصلاحيات المشتركة بين الحكومة المحلية والمركزية "إشراف خارج عن نطاق المنصب فيما يتعلق بمادة وقانونية القرارات المحلية"<sup>(1)</sup>.

(1) بشير الجويني، "قراءة في باب السلطة المحلية في الدستور التونسي". متحصل عليه من:

[www.achahed.com/html/ضامنا-من-ضمانات-القطع-م-المحلية-السلطة/](http://www.achahed.com/html/ضامنا-من-ضمانات-القطع-م-المحلية-السلطة/)

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

ارتبطت اللامركزية بالاستقلالية الإدارية والمالية للسلطة المحلية عن المركزية، وارتبط الاستقلال الإداري باللامركزية بصفته المسير والمنظم والمتصرف في توزيع الموارد المالية وشكل التوزيع ونطاق التوزيع وأيضا بالقرار المالي والجهوي، فالحكومة الجديدة في تونس والمنبثقة عن المجلس التشريعي، تجد في وزارة الداخلية استمرارا لمنطلق الهيمنة على الجماعات المحلية والمجالس الجهوية، وكان الأساس أفرادها بوزارة بذاتها دعما لمنهج اللامركزية، وإرساخ السلطة المحلية الذي نص عليها الدستور الجديد (الباب السابع) منه. ويظهر أن حكومة الصيد الجديدة في تونس، قد وسعت من امتدادها الجهوي والحزبي، فعلى الصعيد المناطقي ضمت ممثلين عن كل المحافظات عدا اثنين (زغوان، تطاوين)، وشملت 14 عضوا من الحكومة من الشمال، و 14 عضوا من الوسط، و 13 عضوا من الجنوب، والمراد من ذلك توجيه رسائل طمأنة إلى المناطق الداخلية والجهات الطرفية بأنها مشاركة في الحكم، وتدعيمها لمبدأ الإصلاح السياسي وتحقيق أكبر قدر من التوازن بين الجهات التونسية وإشراك جميع التونسيين في عملية التنمية المحلية والجهوية لمناطقها، والمراد أيضا توجيه رسالة للمراقبين عموما مفادها أن الحكومة لا تستثني أهل الجنوب بحجة أن أغليبيتهم لم يصوت لحزب نداء تونس الحاكم في الانتخابات التشريعية، ولم يصوتوا الباجي السبسي في الانتخابات الرئاسية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: سلطات الحكومة المحلية

إن الدستور التونسي لم يقدم في فصوله تفاصيل العمل للسلطات المحلية ومجال الصلاحيات (الاختصاصات) التي على البلديات أو الجهات الجهوية. فالدستور في الفصل 132 و 133 من الباب السابع قدم قوانين أساسية ومبادئ ضرورية، ويرى بعض خبراء القانون أن القوانين الأساسية تقدم في الدستور، لكن القوانين التفصيلية للجماعات المحلية والسلطات المحلية والعلاقة بينها تحال إلى مشروع عادي كي يبين نصوص مفصلة في قانون اللامركزية، كي يوفر للمشروع المرونة اللازمة للتكيف مع خصوصيات المجتمع التونسي والتغيرات التي يمر بها. ففي الفصل 139 من الدستور أوكل للجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية والحكومة المفتوحة ونص بذلك "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وأيضا قدم المشروع التونسي صيغة تعاونية عامة بين الجماعات المحلية للوصول إلى تنفيذ برامج تنموية ذات منفعة ومصالح مشتركة بين الجماعات المحلية

(1) أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، 2015، ص 03.



## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

وكان هذا في الفصل 140 "يمكن للجماعات المحلية أن تتعاون وتنشئ شركات فيما بينها لتنفيذ برامج أو انجاز أعمال ذات مصلحة مشتركة بين الجماعات المحلية للوصول إلى تنفيذ برامج تنموية ذات منفعة ومصالح مشتركة بين الجماعات المحلية وان هذا في الفصل 140 "يمكن للجماعات المحلية أن تتعاون وتنشئ شركات فيما بينها لتنفيذ برامج أو انجاز أعمال ذات مصلحة مشتركة. كما يمكن للجماعات المحلية ربط علاقات خارجية للشراكة والتعاون اللامركزي يضبط القانون قواعد التعاون والشراكة".

إن مبدأ التضامن والتعاون بين الجماعات المحلية يهدف إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات، نظرا لوجود جهات لا تتوفر على موارد كافية مقارنة مع متطلباتها، لذلك فإن اعتماد مبدأ التضامن والتعاون بين الجهات من شأنه أن يقلص العجز على مستوى التمويل ويحدث عدالة في التنمية الجهوية ويؤدي إلى تقليص الفوارق بين الجهات بعد عقود التهميش للجهات الوسطى والجنوبية للدولة التونسية ومبدأ الديمقراطية التشاركية يقتضي بتكريس هذا المبدأ والعمل على تقوية مشاركة المواطنين ومكونات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين في الحياة السياسية<sup>(1)</sup>.

وأیضا في القضايا التي تهم الشأن المحلي والشأن الوطني عموما من اجل بناء أرضية للحوار بين الدولة والمواطن فمن ركائز اللامركزية تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية بالتوازي مع الديمقراطية التمثيلية، فالحوكمة المحلية تقوم على تشريك المواطنين في التخطيط وصنع القرار بالتوازي مع استجابة المنتخبين إلى حاجيات المواطنين في كنف الشفافية والمساءلة.

وهذه المبادئ التي كلفها الدستور تعتبر مبادئ أساسية لبناء الشرعية فلا يمكن تصور شرعية دون مشاركة المواطن والمجتمع المدني، فسلطات الجماعات المحلية ترتبط أساسا بالديمقراطية التمثيلية فهي الدرجة الاولى من الديمقراطية، وقد أشار إليه المشرع التونسي في الفصل 133 من الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية وجاء فيه "تدير الجماعات المحلية مجالس منتخبة، وتنتخب المجالس البلدية والجهوية انتخابا عاما، حرا، مباشرا سريريا، نزيها، وشفافا وتنتخب مجالس الأقاليم من قبل أعضاء المجالس البلدية والجهوية، ويضمن القانون الانتخابي تمثيلية لشباب في مجالس الجماعات المحلية<sup>(2)</sup>. مما يؤسس لشرعية ترتبط بتكريس آليات الديمقراطية التشاركية عبر ضمان الشفافية والولوج إلى المعلومة وضمان الحق في المسألة وعبر إعطاء الحق للمواطن في مراقبة من انتخبهم.

(1) الجمهورية التونسية، دستور 2014، الباب السابع، الفصل 139، 140.

(2) الجمهورية التونسية، دستور 2014، الباب السابع، الفصل 133.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

وارتبطت هذه المبادئ ارتباطا وثيقا فيما بينها بالشرعية تتمثل في أن المواطن يحترم القوانين فإذا لم يكن المواطن مشارك في اقتراح السياسات والمشاريع والقوانين فإنه يعزف عن الحياة السياسية بما يعيد انتاج نظام الاستبداد وانغلاق النظام السياسي.

إن سلطات الحكومة المحلية قدمها الدستور التونسي في إطار التعاون الأفقي داخل تونس وعلى المستوى المحلي ومع شركاء من خارج البلاد لكنه ضبطه بقانون بمعنى الرجوع إلى الحكومة المركزية "عطل القدرة الصريحة للسلطات المحلية على الانضمام للاتحادات الدولية والجهوية، فقد تخضع العضوية في المنظمات الدولية أو الجهوية إلى موافقة مجلس النواب.

### المطلب الثالث: قابلية الاستمرار ومتابعة المشاريع التنموية

إن الحكومة المحلية يجب ان تكون قادرة على ممارسة أي سلطات مخصصة لها بصورة تتسم بالكفاءة، فالمركزية ليست غاية في حد ذاتها، وحتى يعمل هذا المفهوم بنجاح، تحتاج الجهات الوطنية الفرعية إلى تصميم دقيق، فالموقع الجغرافي، والحجم والسكان، والبنية التحتية الأساسية (مثل الطرق، الموانئ، والمطارات، والمدارس، والمستشفيات، والمياه ومحطات الطاقة) والقدرة الاقتصادية كلها عوامل تتحكم بدرجة كبيرة في ناتج أي جهد لا مركزية، وعليه فإن الوحدات التي تتمتع بتوازن جيد سواء على المستوى البلدي أو الإقليمي تعد مرغوبة، أما التماسك الاجتماعي الداخلي في الكيانات الوطنية الفرعية فيعتبر عنصر ثاني قوي يتحكم في النجاح أو الفشل، فالحكومة المحلية يمكنها تحقيق الازدهار اعتمادا على الروابط الثقافية أو العرقية أو الدينية بين مختلفه أطياف سكان البلاد، كما يمكنها تعزيزها<sup>(1)</sup>.

إن الانتماءات المحلية القوية في الأقاليم قد تشكل خطرا محتملا على الوحدة الوطنية ففي الفصل 14 من الدستور التونسي جرى التطرق إليها في نص هذا الفصل<sup>(2)</sup> "تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة وتحاول بذلك ان تجمع بين اللامركزية وإحترام وحدة الدولة، وإنه من الصعب التكهن والتنبؤ بنتائج جهود اللامركزية طوال الوقت، وعليه ينبغي أن يحتفظ المستوى المركزي بنفوذه لدى المستويات المحلية من الحكومة، وأن يحصل على فرصة التدخل المباشر إذا ما تطلبت التطورات ذلك، وينبغي ان لا يتجاوز التدخل التدابير الضرورية فعليا وأن تكون مقيدة زمنيا وتعد الرقابة السياسية

(1) يورج فيديكي، "الإصلاح الدستوري واللامركزية في تونس". متحصل عليه من:

[www.law.tulane.edu/.../JF%20Tunisia%20Decentralization%20Arabic.pdf](http://www.law.tulane.edu/.../JF%20Tunisia%20Decentralization%20Arabic.pdf)

(2) الجمهورية التونسية، دستور 2014، الباب الاول، الفصل 14.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

والقانونية على مثل هذه التدابير، من خلال اشتراك مجلس تشريعي ثان أو شكل من أشكال التمثيل المحلي على المستوى الوطني أو في محكمة دستورية أو كليهما.

ولتحقيق قابلية لاستمرار الحكومة المحلية يجب التركيز على عنصرين أساسيين:

**أولاً: مبدأ التدبير الحر:** يتطلب اعتماد هذا المبدأ العلاقة بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية من جهة وبين الجماعات المحلية فيما بينها من جهة أخرى، ويكون توزيع الصلاحيات بينها على النحو الذي يعطي إلى الجماعات المحلية في إطار القانون كامل الحرية لممارسة حق المبادرة في أية مسألة لم تستثنى من صلاحياتها أو اسندت إلى سلطة سواها فالصلاحيات الممنوحة الجماعات المحلية يجب أن تكون مطلقة وكاملة ولا يمكن التقليل فيها من طرف سلطة أخرى مركزية كانت أو إقليمية إلا في إطار القانون.

**ثانياً: مبدأ التفريغ:** ويتمثل هذا المبدأ في تقاسم الأدوار وتوزيع الاختصاص بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ويهدف إلى جعل صانع القرار يكون اقرب ما يمكن إلى المواطن، فالهدف منها التقريب بين أماكن صنع القرار والمواطنين وتفاذي بعد مركز قرار السلطة وذلك يجعل الاختصاص يسند إلى الجماعة الأقرب من مشاغل المواطن والأقدر على إنجاز ذلك الاختصاص بصفة أنجع.

وليس لمبدأ التفريغ أي تأثير على وجود الصلاحيات بحد ذاتها وإنما يسمح بتحديد ما إذا كان ممكناً لصلاحيات متوفرة أن تمارس أم لا، فالتفريغ لا يخص إلا الصلاحيات المشتركة مع الدولة أو تلك المنقولة لها من هذه الأخيرة.

بالإضافة إلى مبادئ أساسية أخرى تجعل الحكومة المحلية في حالة استمرارية واستقرار تنظيمي يساهم في التنمية المحلية مثل:

- مبدأ الانتخاب.
- مبدأ الاستقلالية الوظيفية والمالية.
- ضبط اختصاصات الجماعات.
- الحق في التنمية المحلية والعدالة والإنصاف بين الجهات.
- الرقابة اللاحقة على مشروعية القرارات
- مبدأ التضامن والتعاون بين الجماعات المحلية المنتخبة<sup>(1)</sup>.

(1) عماد الحمامي، "لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية". متحصل عليه من:

وكل هذا كان محصلة جهد أعضاء مستشاري اللجنة من طرف المجلس التأسيسي التونسي طبقاً لأحكام الفصول 41 إلى 48 من النظام الداخلي للمجلس والتي بدأت عملها في 13 فيفري 2012 والذي على أثره خلص إلى الوصول على اتفاق حول الباب السابع من الدستور التونسي والمتعلق بالسلطة المحلية.

### المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المحلية للدولة التونسية

إن الإصلاحات بعد 2011 جاءت لمواصلة مسيرة البناء والتنمية لتحقيق التطلعات الكبرى التي جاءت من أجلها الثورة والدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسارها التنموي بناء على رؤية إستراتيجية ومنظورة للاقتصاد ومقاربة جديدة للتنمية الجهوية قوامها العدالة الاجتماعية.

#### المطلب الاول: تحقيق التنمية والتوازن بين الجهات

تعتمد توجهات التنمية الجهوية (المحلية) على "تحقيق تنمية عادلة بمختلف الجهات وتطوير قدراتها التنافسية والحد من الفقر ودعم التشغيل".

وتهدف استراتيجية التنمية الجهوية إلى إرساء تنمية متوازنة عبر الحد من التفاوت من الجهات من خلال توزيع الاستثمارات العمومية بالاعتماد على مقاييس موضوعية وعملية تأخذ بعين الاعتبار مستويات الفقر والبطالة والمرافق العمومية المتوفرة والبنية الأساسية للولايات.

كما ستعتمد الإستراتيجية في هذا المجال إلى بلورة مخططات تنمية جهوية مائة لخصوصيات كل جهة بهدف تدعيم وتطوير الاقتصاد الجهوي من خلال تثمين الموارد الطبيعية وتطوير وحدات إنتاجية محلية، مما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية محلية.

كما سيتم العمل خلال الفترة الممتدة من 2012 . 2017 على تحسين ظروف عيش المتساكنين خاصة بالمناطق المحرومة عبر تعميم شبكات التتوير والماء الصالح للشرب والتطهير وفك عزلتها قصد تأهيلها لاستقطاب السكان وبعث نوات تنموية، بالتوازي مع ذلك سيرتكز المجهود لكل المواطنين.

وبخصوص التهيئة الترابية ومساهمتها الفعالة في التصرف في الفضاء وتوزيع الأنشطة الاقتصادية والبشرية فإنها تمثل أداة هامة وناجعة للحد من التفاوت الترابي، ودعم أسس التنمية المستدامة العادلة، وفي هذا الإطار سوف تلم التهيئة الترابية دورا هاما في إرساء توزيع متناسق للأنشطة والسكان<sup>(1)</sup>.

كما يمثل الرفع من القدرة التنافسية ودعم الاستثمار بالجهات أحد أهم توجهات استراتيجية التنمية الجهوية ولتجسيد هذا التوجه سيتم إقرار برنامج استثماري لدعم البنية الأساسية وذلك من خلال تطوير شبكة الطرقات والطرق السيارة وتطوير شبكات الاتصالات ذات التدفق العالي موجه لقطاع الخدمات والمناطق

(1) وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، استراتيجية التنمية لتونس الجديدة. تونس : [ب.د.ن]، 2012، ص 13.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

الصناعية والمركبات الجامعية والمستشفيات في إطار خارطة أولويات جهوية، وربط كل الجهات الداخلية مع الجهات الأخرى شبكة الغاز وإحداث قاعدة صناعية وتكنولوجية خاصة بكل جهة وأقطاب تنافسية بكامل المناطق.

ولضمان نجاح التوجهات المرسومة سيتم العمل على مزيد من دعم صلاحيات السلط الجهوية والمحلية من خلال دعم اللامركزية والحوكمة الرشيدة، مما يستوجب تعزيز وتجذير مفهوم الديمقراطية المحلية وإعادة بناء شرعية المؤسسات العمومية انطلاقاً من محيطها المحلي، وتمكين المجالس الجهوية والمحلية من لعب دور الشريك الفاعل في مسيرة التنمية المحلية والمبادرة في وضع الاقتراحات لبلورة مختلف السياسات الوطنية<sup>(1)</sup>.

إن عملية وضع منظومة سياسية ومؤسسية تعتمد نظام حوكمة فاعلة بين الجماعات العمومية والمحلية والدولة، وتفعيل لامركزية حقيقية كفلته اللجنة المنتخبة من طرف المجلس التأسيسي سنة 2012 قصد تقديم تقرير حول طبيعة التنمية الجهوية والمحلية وعمل هذه اللجنة نظمتها الفصول من 41 إلى 84 من النظام الداخلي للمجلس التأسيسي حتى التوافق على دستور 2014، ولقد نسقت لجنة الجماعات العمومية مع وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بهدف إعادة توزيع الكفاءات والمواد بين الدولة والجهات التي ستمكنها في إطار لامركزية مؤسسية من الارتقاء إلى جماعة عمومية ترابية فاعلية في مجال التنمية الجهوية، ومراجعة منظومة ميزانية المجالس الجهوية والمحلية في اتجاه دعم صلاحيات التنفيذ للجهات وتحسين التصرف المالي في الشؤون<sup>(2)</sup>.

وفي إطار متابعة المشاريع التنموية في الحكومة المحلية اتخذت الحكومة المركزية مع المحلية صيغة مشتركة من الرقابة على المشاريع الخاصة بالمواطن المحلي التي دعمتها الحكومة المركزية في إطار القضاء على البطالة والتنمية الجهوية للدولة التونسية والمشاريع التنموية التابعة للسلطة المحلية ومن أهم الإصلاحات:

- إصلاح المنظومة الجبائية.
- إرساء جباية عادلة.
- تنقيح مجلة الأداء على القيمة المضافة والمعلومة على الاستهلاك.

(1) نفس المرجع، ص 14.

(2) عماد الحمادي، مرجع سابق.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

- توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة كسحب الأداء على قطاع التوزيع بالجملة للمنتجات الغذائية والمواد الصيدلانية والأدوية.
- مراجعة الإعفاءات المتعلقة بالمنتجات الغذائية الأساسية للانتفاع بحق الطرح.
- التقليل من التهرب الجبائي.
- مراجعة نسب الأداء على الشركات مع توسيع القاعدة الجبائية.
- ترشيد النفقات:
- تصنيف النفقات العامة من شأنه ترشيد النفقات العمومية والحد من تفاقم عجز الموازنة وحجم الدين العمومي.
- مراجعة النفقات المخصصة للاجور والاستثمار المباشر.
- تطوير النفقات المخصصة للتنمية الجهوية للحد من البطالة والتفاوت الجهوي وتقليل نسبة الموازنة في حدود 3%.
- التداين العمومي:
- استعمال الدين العمومي في مشاريع تنموية.
- التوازن بين ميزانية الدولة والمديونية<sup>(1)</sup>.

وهذا كله مواكبة للتحويلات التي طرأت على الساحة الاقتصادية الداخلية، وللمسارات التي يفرزها تطور الاقتصاد التونسي بعد الثورة والاحتجاجات المستمرة على واقع التنمية في المناطق الأكثر تهميشاً ولايجاد حلول سريعة لمشاكل المجتمع المحلي<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: الرقي بالتنمية البشرية والاجتماعية

إن الجهود التي بذلتها الحكومة التونسية ابتداء من سنة 2012 كانت تستهدف الرقي بمؤشرات التنمية البشرية وارتكزت الإصلاحات على تقليل الفجوات المسلحة في مجالات دخل الأفراد والأسر ومقاومة الفقر ودفع التشغيل ومؤشرات التعليم والصحة وذلك من خلال تحسين مؤشر التنمية البشرية والتقليل من نسبة الفقر المدقع إلى جانب الحط من نسبة الفقر الذي يتم قياسه على أساس الحرمان في

(1) وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي، تونس: [ ب.د.ن. ]، 2013، ص 59.

(2) الجمهورية التونسية، التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، جوان 2013.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

مجالات الصحة والتعليم والدخل إضافة إلى تحسين القدرات الشرائية للأفراد والأسر مما يساهم في رفع متوسط دخل الفرد.

### أولاً: التنمية البشرية

لقد جاء في التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20 أن الشراكة مع الهياكل العمومية وخاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص أمر تحقق من خلال دعم وزارة التربية جانب الشراكة مع مختلف مكونات المجتمع والأطراف المشاركة في العملية التربوية من وزارات ومجتمع مدني وقطاع خاص. فقد أنجزت عديد البرامج والمشاريع ضمن مقاربة تشاركية مع عديد الوزارات تركزت أساساً على تأمين حق الطفل في التعلم وتحسين صحته البدنية والنفسية ورعاية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية والوقاية من الانحراف والجنوح ورصد الظواهر السلوكية. وأشار التقرير الوطني أن خارطة المؤسسات التربوية تطورت مقارنة بما قبل في جل المستويات التعليمية ليلعب عددها الإجمالي 5997 مؤسسة تربوية موزعة على كامل جهات الوطن إلا أنه أشار إلى بعض النقائص والتحديات من أبرزها:

- محدودية الاجتهاد والتجديد على المستوى الجهوي.
- صعوبة تنفيذ المشاريع الجهوية ومتابعتها إدارياً ومالياً.
- عدم وجود نظم معلومات مندمجة ومتكاملة صلب الوزارة.
- محدودية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التربوية.
- غياب نظام شامل ومتكامل للجودة يغطي جميع مكونات المنظومة التربوية.
- غياب مرجعيات موحدة لتقييم أداء المنظومة التربوية بمختلف مكوناتها<sup>(1)</sup>.

ولقد شهدت سنة 2013 انطلاق تنفيذ برنامج مساندة منظومة البحث والتجديد من خلال انجاز مشاريع البحث والتجديد من خلال انجاز مشاريع بحث داخل 53 مؤسسة اقتصادية عن طريق آلية تنقل الباحثين لفائدة 67 مترشحا شملت خاصة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والأساليب الصناعية والبيوتكنولوجيا.

كما ستتجه الجهود خلال 2014 نحو تجمع وحدات البحث وتحويلها إلى مخابر ليلعب 300 مخابر سنة 2014 (مقابل 270 مخابر سنة 2013 و 241 سنة 2012) تغطي كافة الاختصاصات العلمية منها 46% في مجال علوم الحياة والبيوتكنولوجيا.

<sup>(1)</sup> وزارة التنمية والتعاون الدولي، الميزان الاقتصادي لسنة 2014. تونس: [د.د.ن.]، 2013. ص99.



## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

أما في مجال التكوين المهني فقد تم الرفع من طاقة التكوين المهني بما يضمن استجابته لسوق الشغل خلال 2012 و 2013 تم استحداث نسق انجاز مشاريع مراكز التكوين المهني وإعادة هيكلة وتطوير التدريب المهني وبناء وحدات المبيت واقتناء التجهيزات، كما تم الشروع في انجاز 35 مشروع جديد ضمن برنامج يتماشى ومقتضيات التنمية الجهوية، من خلال مشاريع إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بالإضافة إلى مشاريع إحداث ثلاث مراكز للتكوين المهني و 08 قاعات تكوين ومبيت.

وسيتواصل العمل سنة 2014 على الارتقاء بأداء منظومة التكوين المهني وتطوير آلياتها بما يمكنها من دعم الموارد البشرية حتى تتمكن من مواكبة حاجيات السوق والاقتصاد ومسايرة المتغيرات المتسارعة للتكنولوجيا الحديثة بما يضمن تحسين انتاجية المؤسسات الاقتصادية والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية.

وبهدف تطوير طاقة التكوين بما يضمن استجابته لحاجيات سوق الشغل الوطنية والجهوية، يمتد العمل على التركيز على انجاز المشاريع المتواصلة ومواصلة انجاز الدراسات الميدانية من طرف الجهات من أجل تشخيص الحاجيات الجهوية.

أما مايتعلق بقطاع التشغيل ومكافحة الفقر والقضاء على البطالة فقد قامت الحكومة التونسية باستحداث برامج تربصات في الأشغال ذات المصلحة العامة والشروع في تسوية وضعية المنتفعين ببرامج الشغل والتي مدتها 05 سنوات وذلك بالاعتماد على معايير موضوعية تستند إلى مؤشرات التنمية الجهوية. كما تم الترفيع من المنحة المسندة للمنتفعين ضمن الآلية من 120 دينار تونسي إلى 200 دينار تونسي شهريا، وأيضا تم استحداث برنامج صك تحسين التشغيل بداية من 2013 بفترة تجديدية تشمل 3 آلاف طالب شغل. (1)

ونظرا للخلافات الحادة بين أحزاب الترويكا والقوى السياسية على عدم الاتفاق على شخص رئيس الحكومة لفترات طويلة تعطلت مسيرة التنمية بدرجات متفاوتة، إضافة إلى الخلل الأمني الذي لحق بالبلاد إثر اغتيال الرموز من المعارضة التونسية، إلا أن المعهد التونسي للإحصاء صرح بان هناك نمو طفيف

(1) وزارة التنمية والتعاون الدولي، الميزان الاقتصادي لسنة 2014. تونس: [د.د.ن.]، 2013. ص 99 .

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

لاقتصاد البلاد بنسبة 2,4%، كما تراجعت معدلات البطالة بنسبة 0,2% في الربع الثالث من عام 2013 إلى 15,7% مقارنة ب 15,9%<sup>(1)</sup>.

وبالنسبة لبرنامج الشراكة مع الجهات للنهوض بالتشغيل فقد تم الشروع في الإعداد لإنجاز عمليات تجريبية في إطار هذا البرنامج الذي يهدف إلى تسيير اندماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة المهنية عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية.

وفي إطار البرنامج الخصوصي لتشغيل شخص من كل عائلة كل أفرادها عاطلون عن العمل ثم تخصيص 1250 خطة منها 40 خطة لكل ولاية بصورة متساوية فيما توزع البقية على الولايات لفائدة حاملي الشهادات العليا<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: السياسة الاجتماعية

يمثل البعد الاجتماعي خيارا جوهريا في سياسة تونس التنموية وذلك بهدف الحد من الفقر ببعبديه المالي المتعدد الأبعاد والارتقاء بمستوى عيش الأفراد والأسر إلى درجات أرفع، وتمثل التحويلات الاجتماعية الآلية الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، والتي تستهدف فئات ذات الاحتياجات الخصوصية وتمويل المنافع الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأخرى مثل الصحة وأيضا مقاومة الفقر.

فقد تميزت المرحلة من سنة 2012 إلى 2014 بإبرام العقد الاجتماعي بين الحكومة والأطراف الاجتماعية، حيث يعتبر هذا العقد مكسبا وطنيا يهدف إلى إرساء علاقات مهنية متطورة ويتضمن العقد الاجتماعي 5 محاور رئيسية وهي: مأسسة الحوار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية الجهوية وسياسات التشغيل والتكوين المهني والعلاقات المهنية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية ومواكبة التشريع الدولي في المجال.

وفي نفس السياق شهدت سنة 2013 المصادقة على اتفاقيات العمل الدولية عدد 144 و 151 و 154 تكريسا للحوار والنهوض بالمشاورات في المجال الاجتماعي ولقد تميز المناخ الاجتماعي بتراجع نسبة

(1) جريدة القدس العربي، "دول الربيع العربي تستقبل 2014 بُرث من الأزمات الاقتصادية" متحصل عليه من:

[www.alquds.co.vk/p:118607](http://www.alquds.co.vk/p:118607)

(2) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سابق. ص 83.

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

الإضرابات بـ 21% مقارنة بنسبة 2012 وكذلك انخفاض نسبة المشاركة في الإضرابات من 48% إلى 12%.

أما في المجال الصحي فقد اتسمت سنة 2013 بمواصلة بذل جهود من أجل دفع الاستثمار في البنية الأساسية والتجهيزات والموارد البشرية خاصة لفائدة ولايات غرب وجنوب البلاد التونسية بهدف تكثيف العرض وتقريب الخدمات الصحية من المواطن في هذه المناطق التي عانت التهميش منذ عقود. وقد تم في هذا المجال إدراج جملة من المشاريع لدعم البنية الأساسية الصحية والاستشفائية تمثلت أهمها: توسيع المستشفى الجهوي بسليانة وسيدي بوزيد وبناء وحدات للمعالجة في المناطق الجنوبية لتراب الجمهورية<sup>(1)</sup>.

ونظرا لما للضمان الاجتماعي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية احتلاله موقعا أساسيا في الحفاظ على السلم الاجتماعي والتنمية الجهوية (المحلية) من خلال تكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الأجيال والفئات وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم اواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي. فإن السياسة الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي تركز على المبادئ التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات المهنية مع العمل على تحسين التغطية الفعلية للفئات الخاضعة.
- تحسين المنافع المسداة والتقريب بين أنظمة الضمان الاجتماعي مع المحافظة على توازنها المالية.
- المحافظة على المبدأ التوزيعي التضامني<sup>(2)</sup>.

(1) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سابق. ص 102.

(2) البوابة الاجتماعية: الضمان الاجتماعي : متحصل عليه من: [www.social.gov.tn/index.php](http://www.social.gov.tn/index.php)

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

وفي إطار دعم التنمية الجهوية أسس لبرنامج جهوي للتنمية تتعهد بموجبه كل السلطات المعنية بتقديم الدعم المالي والمساندة القانونية له.

### البرنامج الجهوي للتنمية (بحساب مليون دينار تونسي)

عناصر التدخل	التعهد	الدفع
- تحسين ظروف العيش	329,0	136,4
- الحفاظ الجهوية	165,0	165,0
- احداث وتدعيم مواطن الشغل	5,0	5,0
- المساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع القطاع الخاص.	25,0	25,0
- إعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية.	2,0	2,0
- التكوين المهني	1,0	1,0

المصدر: وزارة التنمية والتعاون الدولي

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

### المطلب الثالث: التنمية المستدامة والتصرف المحكم في المواد الطبيعية

في إطار التوجه نحو إرساء مقاربة حديثة للسياسات البيئية وحماية الثروات الطبيعية ستركز الجهود لهدف التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي وذلك من خلال:

#### أولاً: التنمية المستدامة

- 1- تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر مناطق البلدية وتأهيل منظمة التطهير بمنطقة تونس الكبرى.
- 2- العناية بالبيئة الصناعية بتدعيم المراقبة البيئية للحد من التلوث واستحداث وانخراط المؤسسات في منظومة التأهيل البيئي بما في ذلك الحث على استعمال التقنيات النظيفة وتفعيل مجال الصيانة وتحسين الأوضاع البيئية في الأقطاب والمناطق الصناعية الكبرى إلى جانب تفعيل المنظومة التشريعية وتفعيل تطبيقها.
- 3- تأهيل منظومة الاستغلال والتصرف في المصبات المراقبة والغلق التدريجي واستصلاح المصبات العشوائية ودعم التعاون بين البلديات في هذا المجال.
- 4- تجسيم برنامج حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومعالجة بعض المناطق الساحلية الحساسة.
- 5- تشجيع الخواص على الاقبال للاستثمار في المجال البيئي بالاعتماد الصيغة اللازمة لاسيما في مجال التصرف في النفايات عبر استغلال وتوسيع المصبات المراقبة.
- 6- التأكيد على اعتماد خيارات الاقتصاد الأخضر كتوجه أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات على المستوى الوطني والمحلي وتوضيح علاقاتها استراتيجيات التنمية التقليدية<sup>(1)</sup>.

وفي إطار المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر ستركز الجهود على دعم الجهود لمزيد من تعبئة الموارد الطبيعية من خلال:

- 1- مواصلة مجهود تعبئة الموارد المائية المتاحة وإحكام استغلالها والتزكية على دفع عملية استغلال الموارد غير التقليدية كتحتية مياه البحر والمياه المعالجة إلى جانب مواصلة تعهد المنشآت المائية الكبرى وصيانتها فضلا على ترشيد استعمال المياه خاصة في القطاع الفلاحي.

(1) الجمهورية التونسية، التقرير الوطني حول وضعية البيئة، متحصل عليه من:

## الفصل الثالث: أثر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية على عملية التنمية المحلية

2- العمل على تحقيق نجاعة أكبر في مقاومة التصحر من خلال استغلال المياه الجوفية المتاحة بإحداث مناطق سقي ووحدات جديدة إلى جانب العناية بالمنظومات الطبيعية والتنوع البيولوجي<sup>(1)</sup>.

أما في مجال التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة تعتمد الاستراتيجية الموسومة مجموعة من الإجراءات من شأنه تطوير المشاريع الطاقوية مثل المحطات الحرارية التي هي المورد الأساسي والرئيسي في تونس للحصول على الطاقة الكهربائية يضاف إليها نسبة لا تتعدى 4% لكل من الطاقة المائية وطاقة الرياح وتتميز الشبكة الكهربائية في تونس بأنها تغطي 99% من احتياجات السكان.

ومن ناحية أخرى تعتبر تجربة سخانات المياه الشمسية في تونس أحد التجارب الناجحة حيث تم من خلال التعاون المشترك بين الحكومة التونسية ومرفق البيئة العالمية والحكومة البلجيكية في عام 1995 برنامج لدعم سخانات المياه الشمسية بنسبة 35%، مما خفض فاتورة استهلاك البترول وساهم في خلق العديد من مناصب شغل، ولقد عمت وزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة البيئة والطاقة التونسية هذه المشاريع البناءة، ومن المتوقع اقتصاد 660 ألف طن سنويا من استهلاك الوقود الأحفوري بنسبة 22% من الاستهلاك الحالي بحلول سنة 2016<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع نفسه

(2) زاوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية- "رسالة ماجستير (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج مما سبق أن العلاقة التي نشأت في ظل الدستور الجديد بين الحكومة المركزية والمحلية، والتي تُمنّت في الباب السابع من دستور 2014 سيكون لها الأثر البالغ في تحقيق أكبر قدر من اللامركزية والاستقلالية المالية والإدارية للجماعات المحلية، والتي كانت لبنة تقرير لجنة الجماعات العمومية للتنمية الجهوية التي أنتخبت سنة 2012 والتي كانت مهمتها الأساسية أخذ كل ما يطمح إليه المجتمع المحلي في إطار تشاركي وتساوري.

كما أن استراتيجية التنمية الجهوية كانت محاولة من السلطات المركزية المساهمة بشكل أعمق في إيجاد أكبر قدر من التوازن والتنسيق بين الأقاليم والجهات خاصة الداخلية والجنوبية التي عانت عقوداً من التهميش، من خلال التنمية البشرية والاجتماعية في مجالات عديدة كالصحة والتعليم ومقاومة الفقر، وإدماج المجتمعات في إطار مخطط قصد التوعية بضرورة الشراكة والتعاون بين الجماعات المحلية المختلفة في التراب التونسي.

أما في مجال التنمية المستدامة فكان التركيز على مواجهة العقبات التي تعطل عملية التنمية الجهوية كالتمسح والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تمتع بها كل من جهة وإقليم.

إلا أن حجم التجاذبات السياسية بين الفرقاء السياسيين والأزمات السياسية عطلت إلى حد كبير مشاريع التنمية الجهوية التي هي أصلاً محتشمة.

## الخاتمة:

في الأخير واستنادا للإطار النظري المعتمد في الدراسة يتبين لنا أن كل من مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية المحلية لا يزالان يتناولان على نحو كبير من الغموض الأمر الذي لا يتيح ضبطهما بشكل دقيق، كما لا يسمح بتبيان حدود العلاقة القائمة بينهما ولعل هذا ما يفسر تعدد المداخل النظرية الشارحة والمفسرة لكل منهما والموضحة للعلاقة الارتباطية القائمة بينهما.

هذه العلاقة التي حاولنا تناولها بالدراسة والتحليل على النموذج مجال الدراسة "الحالة التونسية" إذ يتضح لنا من خلال هذه الأخيرة أن الإصلاحات السياسية لطالما شكلت الأرضية المناسبة للشروع في برامج التنمية خدمة لكل مجالاتها وذلك برفع القدرة الاقتصادية في الوحدة المحلية عن طريق الاعتماد على اللامركزية الإدارية والمالية للجماعات المحلية، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ودعم القطاع الفلاحي وفتح المجال لمساهمة القطاع الخاص في إنجاز المشاريع سواء بالاستثمارات المحلية أو الأجنبية حيث توفر هذه المؤسسات مناصب شغل مما يخفف من ظاهرة البطالة، وتوفر أيضا الخدمات الاجتماعية للمواطنين المحليين، فلجنة الجماعات المحلية العمومية للتنمية الجهوية التي انتخبت في تونس من طرف المجلس التأسيسي سنة 2012 كانت مهمتها الأساسية أخذ كل ما يطمح فيه المجتمع المحلي في إطار تشاركي وتشاوري.

هذا وعملت الحكومات المتعاقبة في تونس حتى سنة 2014 على تسريع نسق التنمية ككل والتنمية المحلية والجهوية والمساهمة في خلق مناصب شغل جديدة وتحسين ظروف عيش المواطنين خاصة بالمناطق ذات الأولوية حيث تم رسم البرامج والمشاريع التنموية على أساس تقليص الفوارق في مستويات التنمية وتحقيق التوازن بين الجهات وذلك بي:

- انتهاز سياسة تشاركية تهدف إلى ترسيخ نمط تنموي جديد يقوم على الحوكمة المحلية والجهوية.
- إرساء مفاتيح توزيع الاعتمادات التنموية تراعي حاجيات الجهات وخصوصيتها كمعدلات البطالة والفقر والامية والماء الصالح للشرب وأوضاع البنية التحتية وتوفر المرافق العامة.
- اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى تجاوز العراقيل والصعوبات التي شهدتها مشاريع التنمية بعد الحراك المجتمعي نتيجة للإشكالات العقارية والظروف الأمنية والتحركات الاجتماعية.



فالإصلاحات السياسية تنطلق من مسلمة مفادها أنها عملية شرعية ديمقراطية أصلها من الشعب، والمركزية في اتخاذ القرارات الفوقية، لكن التنمية المحلية والجهوية تنطلق من الجهة وخصوصياتها ويجب التعامل معها على أساس ديمقراطي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية محليا وجهويا في هياكل منتخبة انتخابا مباشرا وتعدديا تضمن المشاركة الشعبية المباشرة في تسيير الشأن العام وتكرس الممارسة الديمقراطية والرقابة على الهياكل التسييرية على مستويات مختلفة بداية بجهاز مراقبة من الدولة يكفل شفافية التعاملات المالية والصفقات والمصاريف وصولا إلى مراقبة ذاتية داخل المجالس البلدية والجهوية، وهذا كله كفله الدستور التونسي الجديد في الباب السابع منه وهذا كله محصلة لمجموعة الإصلاحات السياسية التي اتفقت عليها القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في المشهد التونسي.

وقد خلصت الدراسة أن سلسلة الإصلاحات السياسية تمخضت عنها مجموعة من المشاريع للنهوض بالتنمية الجهوية من أهمها:

- الحد من ظاهرة الفقر ودعم برامج التضامن والنهوض الاجتماعي منها البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي وفر 30000 ألف سكن وإدماج الأحياء الشعبية والنهوض بالفئات المحرومة والذي وصل عدد المنح حتى سنة 2014 50 ألف منحة ليلعب العدد الإجمالي 235 ألف عائلة.
- دعم التشغيل من خلال برامج حكومية "فرد من عائلة كل أفرادها عاطلون عن العمل"
- الاستفادة من المشاريع التنموية التي كانت قبل 2011 وإعادة تطويرها لتزيد في حجم التمويل فيما يخص ميزانية الهيئات والجماعات المحلية
- دعم التعليم والتكوين المهني في المناطق الداخلية والجنوبية ليزيد من قدرة وكفاءة العاملين التونسيين وتخصص مبالغ لذلك.

لكن كل هذا يعد غير كاف للارتقاء وإحراز التقدم المرجو بالدولة التونسية لإحراز تقدم في التنمية الجهوية والمحلية يمكن من خلاله الوصول إلى نتائج جيدة وتحقيق أهداف مبتغاة وهذا يرجع إلى:

- عدم استقرار الحكومات التونسية بسبب الأزمات السياسية وتنامي ظاهرة الإرهاب.
- غياب التمويل للمشاريع المحلية وذلك يرجع لعدم قدرة السلطات المركزية للوصول إلى مصادر دخل تقلل من عجز الميزانية العامة في تونس.

- العجز عن جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المحلي بسبب غياب الثقة وتدهور الوضع الأمني مما يحد من القدرة على تخفيق من ظاهرة البطالة.

- التجاذبات السياسية وغياب إرادة التوافق السياسي من أجل النهوض بالمشاريع التنموية في تونس.

- عدم وجود التلازم بين القطاعات الاقتصادية مما يسبب ضعف التكامل بين القطاع العام والخاص.

وما يمكن قوله في الأخير أن التنمية المحلية و الجهوية في تونس لا تكون إلا بتضاعف الجهود المحلية والمركزية، ولا تكون إلا بتعاقد بين مختلف القطاعات (بالاعتماد المتبادل) وبشكل متوازن، بحيث يقاس نجاح المجهود التنموي وانعكاساته الاجتماعية بمراعاته لمصلحة الأجيال القادمة وهذا يمر حتما عبر اللامركزية في التسيير وديمقراطية محلية و جهوية وتنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات وداخل الجهات في تلازم بين المشروع السياسي الديمقراطي والمشروع التنموي الشامل.

## قائمة المصادر والمراجع

### أ- المصادر

أولاً- الوثائق الحكومية:

- 1- الجمهورية التونسية، دستور 2014.
- 2- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ، استراتيجية التنمية لتونس الجديدة، تونس: [د.د.ن.]، 2012
- 3- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ، دراسات حول واقع وافاق الاقتصاد التونسي. تونس: [د.د.ن.]، 2013
- 4- وزارة التنمية والتعاون الدولي ، الميزان الاقتصادي لسنة 2014. تونس: [د.د.ن.]، 2013
- 5- الجمهورية التونسية، التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+20، 2013.

### ثانياً- القوانين:

- 1- الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 مؤرخ في 20 ديسمبر 2012، المتعلق بعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- 2- الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في ماي 2014، المتعلق بعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- 3- الجمهورية التونسية، قانون اساسي عدد 36 لسنة 2014 المؤرخ في 08 جويلية 2014، المتعلق بعمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

### ب- المراجع

أولاً:- باللغة العربية.

#### 1- الكتب:-

- 1- أبورمان محمد، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.
- 2- المخادمي رزيق عبد الرزاق، الاعلام والتنمية. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003.
- 3- العبيدي كريم عبد النبي، الادارة والتنمية في ليبيا. بنغازي: (د.د.ن.)، 1995.
- 4- المعاني أيمن عودة، الادارة المحلية. عمان: دار وائل للنشر، 2010.
- 5- الطنطاوي علي، في سبيل الاصلاح، ط4. جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع، 1996.
- 6- السيد كمال مصطفى، دور الدولة في عالم متغير- الاصلاح السياسي والمؤسسي للدولة المصرية. الاسكندرية: [د.د.ن.]، 2007.

- 7- الطعمانة محمد محمود ، عبد الوهاب محمد سمير ، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير. الاردن: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2005.
- 8- الهمامي حمة، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية واجتماعية. تونس: دار صامد للنشر والتوزيع، 1989.
- 9- الشرجاني راغب، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، ط2. القاهرة: دار اقليم للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
- 10- الحداد محمد، الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة واخواتها. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
- 11- التهامي الهاني، الثورة في تونس والدور الوطني للاتحاد العام للشغل التونسي. تونس: المغاربية للطباعة والنشر والاستثمار، 2013.
- 12- الغزالي حرب أسامة، الاحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: عالم المعرفة، 1987.
- 13- الحناشي عبد اللطيف، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: - الاطار، المسار، النتائج. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 14- \_\_\_\_\_، الانتخابات التونسية: قراءة في النتائج والدلالات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 15- الدخيلي بن عبد الله تركي، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
- 16- الجمعاوي أنور، الحكومة الائتلافية في تونس: - قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات. الدوحة: -المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 17- بلقاسم عبد العزيز وآخرون، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الاصلاح. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.
- 18- بن عرفة عثمان، جغرافيا المغرب العربي. مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2009.
- 19- برهومي صلاح الدين، في خضم الثورة التونسية: - الشمال الغربي نموذجا. تونس: دار سحر للنشر، 2012.
- 20- حازم صباح حميد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
- 21- حجي لطفي، بورقيبة والمسألة الدينية: - الزعامة والإمامة. تونس: دار الجنوب للنشر، 2006.
- 22- حمزة مختار وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1994.

- 23-خاطر مصطفى احمد، تنمية المجتمعات المحلية. الاسكندرية:- المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 24-دلالة الحبيب، الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس. تونس:- دار سرس للنشر، 1993.
- 25-شطناوي خاطر علي، قانون الادارة المحلية. عمان:- دار وائل للنشر، 2010.
- 26-كريم حسن، الربيع العربي:- ثورات الخلاص من الاستبداد. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.
- 27- ل بكر رشيد، اعداد التراب الوطني ورهان التنمية المحلية. الرباط: منشورات عكاظ للطباعة، 2002.
- 28-طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 29-عدنان سليمان وعصام فوزي، التنمية الاقتصادية. سوريا: منشورات جامعة دمشق. 1995.
- 30-عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية. الاسكندرية:- الدار الجامعية، 2001.
- 31-عبد اللطيف احمد رشاد، تنمية المجتمع المحلي. الاسكندرية: دار وفاء لندنيا للطباعة والنشر، 2008.
- 32-رشيد أحمد، التنمية المحلية. القاهرة:- دار النهضة العربية، 1986.
- 33- مصطفى احمد مريم، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2009.
- 34- محمود طلعت منال، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
- 2-القواميس والوثائق العلمية:
- 1- الفيروز ابادي مجد الدين، القاموس المحيط، ط8.بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 2- بعلبكي منير، قاموس المورد(86). بيروت: دار العلم للملايين، 1986.
- 3- وثيقة الأسكندرية، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، ( الإسكندرية: مكتبة الاسكندرية في 14/12 مارس 2004).
- 4-المجلات والجرائد:
- أولاً: المجلات
- 1- الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس:- الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة السياسات العربية ، العدد 06، جانفي 2014.
- 2- السيد محمد محمود، مفهوم الاصلاح السياسي ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3555، جانفي 2011.
- 3- المولدي قسومي، السياسة التنموية في تونس والحوار المجتمعي، مجلة التنوير، العدد 04، مارس 2009.

4- بشارة عزمي، الربيع العربي صرخة وجودية من اجل الحرية والكرامة، مجلة الديمقراطية، العدد 49، جانفي 2013.

5- زين الدين محمد، الحكامة والتنمية مقارنة ابتيمولوجية في المفهوم والسياق، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، أوت 2008.

ثانيا: الجرائد

1-الجمري منصور، تونس منارة الامل، جريدة الوسط البحرينية، العدد 4434، أكتوبر 2014.

2-النوري فتحي، تحديات الجمهورية الثانية، جريدة العرب، العدد 5778، ديسمبر 2014.

3-سلمان حسن، تونس تستعد لمرحلة ثانية من الانتخابات الرئاسية، جريدة القدس العربي، العدد 7953، ديسمبر 2014.

4-عبدوس عبد الحميد، انتخابات تونس: هزيمة الاقصاء، جريدة البصائر، العدد 729، نوفمبر 2014.

### 3- الدراسات غير المنشورة:

1-الخلايلة حمد سلمان هشام" أثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012" مذكرة ماجستير ( كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط 2012).

2-الحاجي منير"التنمية المحلية التشاركية مقارنة لدور المشاركة في احداث التنمية" رسالة ماجستير (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، 2006-2007)

3-كروشي فريدة "ظاهرة الاحتجاجات ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013)

4-عبد اللاوي عبد السلام"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية" رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2010-2011)

5-عشيط هني سيف الدين" اشكالية الفساد والاصلاح السياسي في المنطقة العربية" رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009)

6-عباش عائشة" اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس" رسالة ماجستير ( كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 2007-2008)

7-زواوية أحلام" دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية" رسالة ماجستير (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013)

8- معاوي وفاء " الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر " رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2009)

#### 4- مواقع الأنترنت:

1- أحمد محمد صافيناز، "عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات" متحصل عليه من:  
[http://accps.ahramdigital.org.eg/news.aspx?seriel55.](http://accps.ahramdigital.org.eg/news.aspx?seriel55)

2- الجراي فتحي، "الدستور التونسي ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، متحصل عليه من:  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014128113142737878.htm>

3- الجويني بشير، "السلطة المحلية ضامنا من ضمانات القطع مع الدكتاتورية : قراءة في باب السلطة المحلية في الدستور التونسي"، متحصل عليه من:

[www.achahed.com/html/ضامنا-من-ضمانات-القطع-م-المحلية-السلطة/](http://www.achahed.com/html/ضامنا-من-ضمانات-القطع-م-المحلية-السلطة/)

4- الحمامي عماد، "لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية"، متحصل عليه من:  
[Majles.marsed.tn/.../r-c\\_collectivites-publiques.pdf.](http://Majles.marsed.tn/.../r-c_collectivites-publiques.pdf)

5- بوجناح فتحي، "الحوكمة المحلية من الدستور إلى تفعيل"، متحصل عليه من:  
[www.attounissia.com.tn/details\\_article.php?t=124&a=145545...](http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=124&a=145545...)

6- خليفة عبد الباقي، "أبرز المحطات في تونس منذ الثورة"، متحصل عليه من:  
[http://www.almoslim.net/mod/196331.](http://www.almoslim.net/mod/196331)

7- صرصار محمد شفيق، "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس"، متحصل عليه من:  
[http://www.isie.tn.](http://www.isie.tn)

8- قادي محمد، "نظرة على التنمية المحلية"، متحصل عليه من:  
[http://www.tanmia.ma.](http://www.tanmia.ma)

9- موسى أمال، "التوافق التاريخي والتوافق السياسي التونسي، متحصل عليه من:  
<http://www.alshourouk.com>

10- يورج فيدكي، "الإصلاح الدستوري التونسي واللامركزية في تونس"، متحصل عليه من:  
[www.law.tulane.edu/.../JF%20Tunisia%20Decentralization%20Arabic.pd...](http://www.law.tulane.edu/.../JF%20Tunisia%20Decentralization%20Arabic.pd...)

11- جريدة القدس العربي، "دول الربيع العربي تستقبل 2014 بإرث من الأزمات الاقتصادية"، متحصل عليه من:  
[www.alquds.co.uk/p=118607.](http://www.alquds.co.uk/p=118607)

12-البوابة الاجتماعية، "الضمان الاجتماعي"، متحصل عليه من:

[www.social.gov.tn/index.php](http://www.social.gov.tn/index.php).

13-الجمهورية التونسية، "التقرير الوطني حول وضعية البيئة"، متحصل عليه من:

[www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdf](http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdf).

ثانياً:- باللغة الأجنبية:

- **Les livres** : -

1-weaver eylde, le developpement.parla bass vers une doctrine de developpement territorial, paris, edlitec 1988.

2-Xavier guffer, territoires de France ; les enjeuse economique sociause de cetrabzation, paris 1984.

-**Les sites web** : -

1-International monetary find , statement by the imfmission atthe end of a visit to tunisia, (desember 2,2013). From website :

<http://www.inf.org/external/up/sec/pr/2013/pr13482.htn>.



الملاحق

## الملحق رقم 01: يتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية في تونس 2014

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية %
نداء تونس	85	39,17
حركة النهضة	69	31,79
الاتحاد الوطني الحر	16	7,37
الجبهة الشعبية	15	6,91
حزب آفاق	08	3,68
المؤتمر من أجل الجمهورية	04	1,84
حزب المبادرة	03	1,38
التيار الديمقراطي	03	1,38
حزب الشعب	03	1,38
تيار المحبة	02	0,92
الحزب الجمهوري	01	0,46
مجد الجريد	01	0,46
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	01	0,46
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	01	0,46
رد الاعتبار	01	0,46
صوت الفلاحين	01	0,46
التحالف الديمقراطي	01	0,46
الجبهة الوطنية للانقاذ	01	0,46
نداء المهاجرين بالخارج	01	0,46
	217	100

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

ملحق رقم 02 يتعلق ب: المواصفات المهنية لأعضاء مجلس الشعب التونسي  
الجديد

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
محام	36	16,5
جامعي	30	13,00
إطار عال	26	12,00
رجل أعمال	27	12,00
مهندس	16	07,37
متقاعد	06	02,76
معلم	06	02,76
استاذ تعليم ثانوي	35	13,20
خبير محاسب	02	00,92
صيدلي	01	00,46
موظف	12	05,52
عدل منفذ	01	00,46
طبيب	11	05,00
عاطل عن العمل	03	01,38
صحفي	01	00,46
طالب	02	00,92
قاضي	01	00,46
ممثل	01	00,46
	217	100

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

## ملحق رقم 03: يتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية التونسية "الدورة الأولى"

المرشحون	الأصوات	النسبة المئوية %
الباجي قايد السبسي	1289.384	% 39,46
المنصف المرزوقي	1092.418	% 33,43
حمة الهمامي	255.529	% 7,82
محمد الهاشمي الحامدي	187.923	% 5,75
سليم الرياحي	181.407	% 5,55
كمال مرجان	41.614	% 1,27
أحمد نجيب الشابي	34.025	% 1,04
أحمد الصافي سعيد	26.073	% 0,80
منذر الزنايدي	24.160	% 0,74
مصطفى بن جعفر	21.989	% 0,67
كلثوم مكنو	18.287	% 0,56
محمد الفريخة	17.506	% 0,54
عبد الرزاق الكيلاني	10.077	% 0,31
مصطفى كمال النايلي	6723	%0,21
عبد القادر اللباوي	6486	% 0,20
العربي نصره	6426	% 0,19
حمودة بن سلامة	5737	% 0,18

أما باقي المترشحين للانتخابات الرئاسية التونسية "الدورة الأولى" فقد تحصلوا على أقل من 5500 صوت.

## ملحق رقم 4: يتعلق بأصوات المترشحين للدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في

تونس 2014

3267.569	مجموع أصوات المترشحين
3339.666	إجمالي الأصوات
% 62,91	الإقبال على التصويت
5.308.354	عدد من يحق لهم الانتخاب

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

## ملحق رقم 05: يتعلق بالدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في تونس 2014

المترشحين	الأصوات	النسبة المئوية %
الباجي قايد السبسي	1731529	% 55,68
المنصف المرزوقي	1378513	% 44,32

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر و تقدير
	إهداء
أ- و	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الإصلاح السياسي والتنمية المحلية مقارنة مفاهيمية</b>
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي
08	المطلب الأول: الإصلاح لغة و إصطلاحا
10	المطلب الثاني: الإصلاح السياسي و المفاهيم ذات الصلة
15	المطلب الثالث: مداخل الإصلاح السياسي
17	المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية
17	المطلب الأول: التنمية المحلية
22	المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية
24	المطلب الثالث : أسس و أبعاد التنمية المحلية
29	خلاصة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني : الإنتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011 و مشاريع الإصلاح السياسي</b>
30	تمهيد
31	المبحث الأول : دراسة جغرافية و تاريخية لتونس
31	المطلب الأول: الإطار الطبيعي و البشري لتونس

33	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للسكان في تونس
36	المطلب الثالث : الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة
43	المبحث الثاني : الإصلاح السياسي بعد الحراك المجتمعي
43	المطلب الأول: إنشاء المجلس التأسيسي
46	المطلب الثاني: السلطة السياسية و القوى السياسية الفاعلة
50	المطلب الثالث : الإصلاح الدستوري و التشريعي
53	المبحث الثالث : استكمال المسار التأسيسي و بناء المؤسسات السياسية
53	المطلب الأول: التوافق السياسي التونسي
55	المطلب الثاني: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
57	المطلب الثالث: إستكمال بناء الهياكل و المؤسسات السياسية
62	خلاصة الفصل الثاني
	<b>الفصل الثالث : أمر الإصلاح السياسي في الدولة التونسية</b> <b>على عملية التنمية المحلية</b>
63	تمهيد
64	المبحث الأول : العلاقة بين الحكومة المحلية و المركزية
64	المطلب الاول : الإستقلالية المالية و الإدارية
66	المطلب الثاني : سلطات الحكومة المحلية
68	المطلب الثالث : قابلية الاستمرار و متابعة المشاريع التنموية
71	المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية للدولة التونسية
71	المطلب الاول: تحقيق التنمية و التوازن بين الجهات
73	المطلب الثاني: الرقي بالتنمية البشرية و الاجتماعية



79	المطلب الثالث : التنمية المستدامة و التصرف المحكم في الموارد الطبيعية
81	خاتمة الفصل الثالث
82	خاتمة
85	قائمة المصادر و المراجع
	الملاحق
103	فهرس المحتويات
	خلاصة الدراسة بالعربية
	خلاصة الدراسة بالانجليزية

## خلاصة الدراسة:

إنّ الإصلاحات السياسية في تونس بعد 2011، تقوض فيها العمل السياسي وظهرت فيها الاختلافات السياسية بين الأطياف السياسية رغم أن هناك مجلس تأسيسي شرعي يقود البلاد ويعود ذلك الى الاختلافات الايديولوجية بين الفرقاء السياسيين، وصعود العصبية الجهوية، وتعميدات الواقع السياسي المأزوم القائم على منطق الاستقطاب بين الترويكا الحاكمة والمعارضة.

لكن وعي القوى السياسية الفاعلة أفضى إلى بروز توافقات ساهمت في بلورة اتفاق سياسي حول الدستور والانتخابات التشريعية والرئاسية بعد ثلاث سنوات من انتخاب المجلس التأسيسي الهيئة التشريعية المنوط بها التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية في تونس.

كل هذا كانت له انعكاسات على مشاريع التنمية ككل والتنمية المحلية من غلاء في المعيشة، وعدم قدرة على محاربة الفقر والقضاء على البطالة رغم بعض المحاولات والمشاريع ، إلا أن حجم التجاذبات السياسية بين المعارضة والترويكا الحاكمة أثر بصورة سلبية على ذلك وكانت مجمل مشاريع التنمية المحلية والجهوية غير كافية ومساهمتها ضعيفة في النهوض بقطاع التنمية الجهوية القاعدية.

## :Abstract

The political reforms in Tunisia after 2011, which undermine the political action emerged in which political differences between the political spectrum despite the fact that there are a constituent assembly legitimate lead the country due to the ideological differences between the political parties, and the rise of fanaticism Regional, and the complexities of the political reality stuck in the mud based on the logic of polarization between the Troika ruling and the opposition.

But the awareness of political actors led to the emergence of consensus contributed to the elaboration of a political agreement on the constitution and presidential and legislative elections three years after the election of the Constituent Assembly, the legislative body charged with preparing for presidential and legislative elections in Tunisia.

As all this was his impact on the development as a whole and local development of the high cost of living projects, and an inability to fight against poverty and the elimination of unemployment, despite some attempts and projects for that, but the size of the political disputes between the opposition and the ruling troika had a negative impact on it and was the overall projects local and regional development is weak enough and their contribution to the promotion of regional development grassroots sector.